

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٧٤

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٣٠/٠٩.

نيويورك

الرئيس	السيد كي	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد غارشيا مارغايو
	أنغولا	السيد دومينغوس أوغوستو
	أوروغواي	السيد نين نوبوا
	أوكرانيا	الرئيس بوروتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد رودريغيث غوميث
	السنغال	الرئيس سال
	الصين	السيد وانغ بي
	فرنسا	السيد إيرو
	ماليزيا	السيد حميدي
	مصر	الرئيس السيسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيري
	اليابان	السيد آبي

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1629431 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً برؤساء الدول والحكومات، والأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين الموجودين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء كي على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

إن المأساة السورية عار علينا جميعاً. فالفشل الجماعي من جانب المجتمع الدولي يطارد كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. لقد قُتل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من السوريين، واقتُلعت نصف سكان البلد من ديارهم وأصبح الكثير من هياكلها الأساسية أنقاضاً. يخشى العديد من السوريين من احتمال أن يلي ذلك تجزئة دولتهم، فضلاً عن إمكانية قيام الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة وتنظيم داعش باستغلال المزيد من الفوضى. ما انفكت

البلدان المجاورة تستضيف ملايين اللاجئين السوريين، بينما يفقد العديد منهم أرواحهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. إن القوى التي تطلقها الصراعات تعمل على زعزعة استقرار المنطقة. وإن الهجمات الإرهابية المرتبطة بالأزمة ضربت جميع أنحاء العالم. وقد انتهكت المعايير العالمية للقانون الإنساني بشكل صارخ. وشهدنا شن الهجمات العشوائية على المدنيين والمرافق المدنية، واستخدام أساليب القرون الوسطى المتمثلة في الحصار واستخدام التجويع كسلاح، واستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي تُعزى إلى داعش والحكومة السورية. ولا يزال عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال قيد الاحتجاز التعسفي، في ظروف مروعة ويخضعون لضروب تعذيب منهجية يعجز اللسان عن وصفها. وفي الوقت نفسه يتدفق المقاتلون الأجانب والأسلحة إلى جميع الأطراف. وكل ذلك يتحدى قرارات المجلس.

من المفجع أن الانقسامات داخل سورية كثيراً ما تفاقمها الانقسامات الإقليمية، ومن ثم تتجسد في المجلس. تلك الانقسامات تحكم على سورية بمواجهة مصير رهيب. بيد أننا نعلم أن الوحدة الدولية يمكن أن تحدث أثراً. لقد أدت وحدة وتصميم المجلس إلى إزالة الأسلحة الكيميائية السورية الأمر الذي كان مرفوضاً في السابق وكذلك تحمل مسؤولية استخدامها. لقد تم إيصال الغذاء والدواء إلى الملايين من السوريين، بما في ذلك عبر الخطوط الأمامية، وإنزال المساعدات جواً إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. وتشكيل الفريق الدولي لدعم سورية يوفر زخماً جديداً للبحث عن تسوية ومهد الطريق أمام اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن عملية وقف الأعمال القتالية، وإن كانت هشّة، بدأت في أواخر شباط/فبراير بتحقيق نتائج إيجابية في الأشهر القليلة الماضية. وفي تلك النافذة، عملت الأمم المتحدة على تكتيف العمليات الإنسانية وجمعت بين الأطراف في جنيف

وقد أشار الفريق الدولي لدعم سورية بتأييده لذلك النهج. وحث الأطراف على:

”التوصل إلى اتفاق بشأن وضع إطار لعملية انتقال سياسي حقيقية، تضم هيئة انتقالية واسعة وشاملة وتتمتع بكامل السلطة التنفيذية“.

لقد طلب الرئيس المشاركون للفريق الدولي رسمياً أن تقدم الأمم المتحدة مقترحات كنقطة انطلاق للمهام المقبلة. وبالاقتراح بدعمي الشديد، فإن المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا سيكون مستعداً لتقديم مشروع إطار بالمقترحات باعتبارها نقطة انطلاق للمفاوضات لعملية انتقال سياسي ذات ملكية سورية وبقيادة سورية. ونحن نسترشد بالكامل بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف (S/2012/522)، المرفق) والبيان الصادر عن الفريق الدولي لدعم سورية، فضلاً عن جدول الأعمال الواضح للمحادثات بين الأطراف السورية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد طلبت من المبعوث الخاص العمل على نحو مكثف من أجل عقد مفاوضات رسمية في أقرب وقت ممكن. وأهيب بمجلس الأمن تقديم الدعم الكامل للمبعوث الخاص وهو يمضي بتلك الطريقة، من دون شروط أو تحفظات. ويتعين علينا بشكل قاطع المضي قدماً نحو عملية سياسية ذات مصداقية. وأتوقع من الجميع تسخير نفوذهم مع جميع الأطراف السورية للتأكد من ذهابها إلى المحادثات وهي مستعدة لأجراء مفاوضات حقيقية للمسائل الجوهرية للانتقال السياسي. ولا ينبغي أن يتوقف مصير بلد على ما يحدث مع فرد واحد. وإذا كان أحد الجانبين لا يزال مصراً على أن صلاحيات مكتب الرئيس لا تخضع للتفاوض، فبالقطع لا يمكن أن تكون هناك تسوية تفاوضية. وإذا ما أصر الجانب الآخر على أن مغادرة الرئيس يجب أن تكون ببساطة في مستهل العملية الانتقالية، فمن الصعب أن نرى مفاوضات حقيقية.

من أجل إجراء المحادثات. غير أن العنف قد طغى على تلك العملية مرة أخرى. إن الاتفاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الذي تم السعي إليه لوقت طويل والمبرم في ٩ أيلول/سبتمبر يمثل فرصة جديدة. إن الهجوم على القافلة الإنسانية للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري قبل يومين أثار الغضب وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا، وأجبر الأمم المتحدة على تعليق عمليات تقديم المعونة. وأتفحص الخيارات لإجراء التحقيق بحزم في ذلك وفي الفظائع المماثلة المرتكبة ضد المدنيين. ويساورني قلق أيضاً إزاء الهجوم السابق في دير الزور الذي نجم عنه إزهاق أرواح العشرات من البشر. وأحيط علماً بالاعتراف السريع من جانب الولايات المتحدة بتلك الضربة، وتنتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات.

ويجب أن نظل مصممين على بعث الحياة مجدداً في وقف إطلاق النار. وأحض الجميع على استخدام نفوذهم الآن - اليوم - لضمان تحقيق ذلك. وهذه فرصة للعودة إلى وقف الأعمال القتالية وتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى حلب وإلى جميع أرجاء البلد، ووقف عمليات القوات الجوية السورية ورؤية تسخير العمل العسكري المشترك ضد الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة. وإذا ما تمكنا من القيام بذلك، فإنه سيفتح الطريق أمام المحادثات السياسية.

وما أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات بين الأطراف السورية، يجب عليها أن تركز على المسائل الأساسية من أجل عملية انتقال قادرة على البقاء بوجه خاص، وإني استخدم بالضبط الكلمات التي وردت في موجز وثيقة الوسطاء للجولة الأخيرة من المحادثات:

”الكيفية التي يمكن بها لإدارة الانتقالية ممارسة السلطة على الصعيد العملي، بما في ذلك ما يتعلق بالرئاسة والسلطات التنفيذية ومراقبة المؤسسات الحكومية والأمنية“.

من أجل التفاوض على سبيل للخروج من الجحيم حيث يعلقون. وما من مسؤولية أهم من مسؤوليات الحاضرين الآن كأعضاء في مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

**السيد دي ميستورا** (تكلم بالإنكليزية): لقد تكلم الأمين العام بقوة عن هذا الصراع الرهيب والحاجة إلى فتح الطريق إلى المحادثات السياسية التي تركز على المسائل الأساسية لاستمرارية العملية الانتقالية. وقد طلب مني أن أكون على استعداد لأن أعرض على الطرفين مشروع إطار مقترحات كنقطة انطلاق - ليس أكثر من مجرد نقطة بداية، ولكنها نقطة انطلاق هامة - للمفاوضات، ولعملية انتقال سياسي بقيادة سورية وبملكية سورية. ونحن مستعدون. وأود أن أقدم الآن بعض الملاحظات في هذا الصدد. ونحن مدينون بذلك إلى مجلس الأمن.

أولا، نعتقد أن الأمم المتحدة فعلت واجبها لتفهم احتياجات ومخاوف جميع الأطراف، حتى ولو كانت مواقفهم الأولية لا تزال متباعدة. وخلال السنتين الماضيتين، شاركت الأمم المتحدة على نطاق واسع مع الجهات المعنية السورية، سواء في جنيف أو المشاورات أو في ثلاث جولات من المحادثات الرسمية غير المباشرة، والمناقشات التقنية والدبلوماسية المكوكية في المنطقة، ومن خلال الفريق الدولي لدعم سورية، و ١٨ مبعوثا خاصا من جميع أنحاء العالم، والمجتمع المدني، وبصراحة أيضا إلى حد كبير، مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية - مع ممثلي سورية. وقد أخذت بعين الاعتبار جميع المدخلات من هذه التفاعلات.

ثانيا، على الرغم من الفظائع على أرض الواقع، دهشنا بسرور لبروز بعض نقاط الالتقاء التي انبثقت عن المحادثات

إن العملية الانتقالية ليست غاية في حد ذاتها. إنها عملية يمكن بها أن يحقق أبناء الشعب السوري واقعا جديدا وسلميا وديمقراطيا، وفي الوقت نفسه حماية سيادتهم وسلامتهم الإقليمية واستقلالهم وتوحيد صفوفها في مواجهة الإرهاب. ويجب أن تكفل العملية الانتقالية استمرارية وإصلاح مؤسسات الدولة والخدمات العامة في البلد. ويتطلب ذلك طائفة شاملة من ترتيبات الحكم التي تكفل ممارسة السلطة بطريقة مسؤولة ومختلفة عن الطريقة المتبعة حتى الآن.

توجد أيضا حاجة كبيرة إلى المساءلة. وقامت الحكومة بلا رحمة بالدوس على حقوق الإنسان. وفعلت بعض جماعات المعارضة الشيء نفسه. تقوم الجماعات الإرهابية بعرض صور عن وحشيتها أمام الجماهير العالمية بابتهاج فاسد.

إن عدم قيام العالم بتعقب مرتكبي هذه الوحشية سيكون تقاعسا خطيرا عن الواجب. وسيحرم من تحقيق العدالة والتعافي السوريين. وسوف تحطم مصداقية المجتمع الدولي الذي يزعم أنه مهتم بالحفاظ على إنسانيتنا المشتركة.

وأنوه بأن مجلس الأمن نفسه قد قال بوجوب أن يخضع للمساءلة أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سورية. وأكرر دعوتي لمجلس الأمن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا بد من محاسبة أعضاء الحكومة الذين أعطوا أوامر أو كانوا جزءا من التسلسل القيادي. كما يجب جلب الآخرين الذين في ساحة المعركة إلى قاعات العدالة. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يتعين لأي تسوية دائمة ضمان إطار سليم للعدالة الانتقالية والمصالحة إذا أريد لسورية التغلب على أهوال هذه الحرب.

إننا في لحظة تحدد النجاح أو الفشل. وأطالب الجميع استخدام نفوذهم الآن لاستعادة حالة وقف الأعمال العدائية، والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية في كل مكان تمس الحاجة إليها، ودعم الأمم المتحدة في رسم المسار السياسي للسوريين

الأوقات، ولكننا نفشل أحيانا في ممارسته - بل عن طريق عملية تفاوض سياسي بين الحكومة السورية والمعارضة يملك زمامها ويقودها السوريون، يتم فيها الاتفاق على إطار بالاستناد إلى الموافقة المتبادلة، وبمكثها إحداث عملية تحول سياسي حقيقي ولا رجعة فيه تفضي إلى وضع دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي، مع الحفاظ على الاستمرارية - ونحن لا نسعى للوصول إلى ما حدث في ليبيا، على سبيل المثال - وإصلاح مؤسسات الدولة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

خامسا، نرى أن أي عملية انتقال لا بد أن تقوم حتماً بما يلي. أولاً، يجب أن تعالج كيفية ممارسة السلطة على الصعيد العملي من جانب الحكومة الانتقالية، بما في ذلك ما يتعلق بالسلطات التنفيذية للرئاسة ومراقبة المؤسسات الحكومية والأمنية. وهذا شيء يتعين على السوريين تقريره، لكنهم بحاجة إلى معالجته فيما بينهم. ثانياً، يجب أن تنطوي العملية الانتقالية على تقاسم السلطة ونقل حقيقي وتدرجي للسلطة التدريجي خلال المرحلة الانتقالية بطريقة متفق عليها وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد، وخاضعة لضمانات محلية ودولية. ثالثاً، يجب أن تتطلب إنشاء الهيئات الانتقالية الجماعية للإشراف على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والإغاثة الإنسانية، وهيئة بيئة محايدة للقيام بنشاط سياسي سلمي وحر فيما يخص اعتماد دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي. وأعلم أنه يبدو كحل، ولكن هذه هي الخطة، وإذا لم نعمل ذلك فلن يكون من الممكن فعلاً تحقيق تلك الغاية. رابعاً، يجب أن تكون مقترنة باستمرار الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة على إعادة بناء سورية، والمناقشات جارية بالفعل حول كيفية الإعداد لإعادة بناء سورية حالما تبدأ مرحلة انتقال حقيقية يمكن التحقق منها.

وبالتالي، ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تفهم الحكومة أن الانتقال ينطوي على نقل حقيق للسلطة وليس مجرد استيعاب

بين الأطراف السورية بشأن ما هي مبادئ الحكم التي ينبغي أن توطر عملية الانتقال وأي ترتيب دستوري نهائي لسورية في المستقبل. وتبين نقاط الالتقاء هذه احتمالية تقارب رؤى كل من الجانبين، على الأقل بشأن النقطة التالية: دولة مدنية موحدة وديمقراطية ومنفتحة وقائمة على سيادة القانون، حيث يحظى جميع مكونات المجتمع السوري بالاعتراف والاحترام وتجري حماية حرياته الأساسية بأن ينص على ذلك في دستور جديد. وهذه، على الأقل، ما يبدو أنهم متفقون عليه شفويًا.

ثالثاً، في الجولة الثالثة من المحادثات بين الأطراف السورية، قبل الجانبين أن جدول الأعمال كان بالفعل عملية انتقال سياسي. وأشار الأمين العام إلى موجز الوسيط قبل بضع دقائق، وهو في الواقع تضمن مزيداً من القواسم المشتركة في العملية الانتقالية ويحدد المسائل التي يتعين معالجتها لكفالة عملية انتقال مجدية. وهذا الموجز أقره لاحقاً الفريق الدولي لدعم سورية - ويسعدني أن لدينا الفريق الدولي؛ لقد كنا بانتظاره منذ أكثر من عام، وهو يقدم الكثير من الدعم إلى المبعوث الخاص، حيث كنا قبله لوجدنا - كأساس للجولة المقبلة من المفاوضات بين الطرفين السورية. وقد حث الفريق الدولي لدعم سورية الطرفين على "التوصل إلى اتفاق بشأن إطار عملية انتقال سياسي حقيقي". وفي هذا السياق طلب منا الفريق الدولي لدعم سورية في ٢٦ تموز/يوليه أن نضع بعض المقترحات. وبمجرد استئناف المحادثات، أعترز تقديم مقترحات لجميع الأطراف كنقطة انطلاق للمفاوضات وكوسيلة للانتقال إلى محادثات مباشرة، فلم تعد مجرد محادثات غير مباشرة. وفي الواقع، فإن الأمين العام ما برح يشجعي ويطلب مني تقديم مشروع إطار لدفع الطرفين صوب عملية انتقالية عن طريق التفاوض.

رابعاً، إن أي اقتراح قد أطره سيتم على أساس أن النزاع في سورية لا يمكن حله عسكرياً - ونحن نقول ذلك في جميع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا.

عقدت نيوزيلندا هذه الجلسة الرفيعة المستوى اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لسبب بسيط يتمثل في أنه لا توجد مسألة أخرى أكثر إلحاحا تتطلب اهتمام قادة العالم. إن الحرب الأهلية السورية هي أكثر النزاعات المدمرة في القرن الحادي والعشرين. ونحن نرى بلد ممزقا يتفشى فيه الإرهاب والتطرف، والأهوال اليومية والتشريد المتعمد والتجويع، وقتل المدنيين. إننا ننضم إلى الأمين العام من أجل إدانة الهجوم الذي وقع يوم الاثنين على قافلة المساعدات الإنسانية. وليس هناك أي مبرر للهجوم على أولئك الذين يحاولون إنقاذ الأرواح. وعلى المدى الطويل، يتعين علينا محاسبة المسؤولين عن الفظائع المروعة التي شهدناها. ويشمل ذلك المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

وقد صدم حجم أزمة اللاجئين السوريين العالم. وأثر على ملايين الأشخاص في المنطقة وخارجها. وأدى النزاع إلى تهديدات أمنية تجاوزت الحدود السورية. وبعد أكثر من خمس سنوات من العنف، أصبحت سورية مثلا في إخفاق الأطراف وداعميها في وضع السلام وأرواح الأبرياء قبل مصالحها الذاتية، والسياسة التي لا ينتصر فيها أحد. وعدم مواجهة الأزمة في وقت مبكر لمنع هذه المأساة؛ والإخفاق السياسي الجماعي، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، للقيام بما يجب القيام به لإنهاء النزاع.

وتشكل جلسة اليوم فرصة لإجراء مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن كيفية تحقيق السلام. ومن الأهمية بمكان التخلي عن خطاب الفشل، والمساعدة على وضع سورية على طريق تحقيق السلام. واسمحوا لي أن أكون واضحا. لن يستفيد أحد من استمرار هذا النزاع. ولا يمكن للحكومة السورية، التي

المعارضة في الحكومة الحالية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تفهم أيضا المعارضة أن الانتقال لا يتعلق فقط بشخص واحد أو برئاسة واحدة، بل يتعلق في الواقع بنقل السلطة من مجموعة سياسية إلى أخرى، وهو بالفعل يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تمارس بها السلطة بطريقة مختلفة إذ يمضي السوريون قدما من خلال مفاوضات سورية.

وقبل كل شيء، يحتاج جميع الأطراف إلى إدراك أن أي انتقال ينبغي أن يشمل الجميع ويتفق عليه فيما بينهم، كما ينص بوضوح على ذلك بيان جنيف (S/2012/523) من خلال الموافقة المتبادلة. وسأحيط علما بالإسهامات التي تلقيناها في هذه العملية من كلا الجانبين.

وأحيط علما أيضا باعتبار الهيئة العليا للمفاوضات لبيان رؤيتها الأخير، وثيقة قابلة للتعديل، وبالتالي فهي تعتبرها وثيقة يمكن أن تتطور. وهذا هو النهج الذي تحتاجه المفاوضات من أجل أن تتطور.

وأناشد بالتالي، مجلس الأمن التفكير مليا في ما قاله الأمين العام للتو. لقد كان بيانا هاما. وكان بيانا اختار كلماته بعناية، لأنه يشعر بقوة بأثر هذا النزاع الرهيب، الذي استمر لخمس سنوات من فترة ولايته. وقد أضفت بضع نقاط، وآمل أن تفهم جميع الأطراف السورية بأنها إذا أرادت تحقيق السلام وإنقاذ بلدها، فهناك حاجة إلى عملية انتقالية ستتطلب استعدادا حقيقيا للتفاوض، والتوصل إلى حلول توفيقية. كما ينبغي أن تكون حاضرة خلال المحادثات المقبلة. وهذه فرصة نود إتاحتها لها. واسمحوا لي أن أختتم بالقول، بأنه لا يمكننا تجاهل الحقيقة الواضحة، أن كل ذلك سيتأثر بشدة إذا بنينا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ أيلول/سبتمبر بين الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، وأعطانا الكثير من الأمل، وعملنا على أساسه بالمزيد من الجد، من أجل تجديد المحادثات.

التوصل إلى التوافقات الضرورية، قياس التأخير الذي يتسبب فيه فيما يتعلق بخسارة المزيد من الأرواح، والمزيد من اللاجئين والمزيد من المعاناة. ويتعين على الجهات التي لها نفوذ، تعزيز الرسالة الموجهة إلى الأطراف وإلى الحكومة السورية، بأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع، وضرورة توافق أعمالها مع أقوالها. وهذا يعني تشجيع الأطراف على السعي إلى تحقيق نتائج في طاولة المفاوضات، وليس في ميدان المعركة. ويعني أيضا عدم استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لصرف اهتمامنا عن تحقيق حل سياسي. إن الإرهاب هو نتيجة رئيسية للحرب السورية، لكنه لم يتسبب فيها.

وعلى البلدان التي لديها أكبر قدرة على التأثير في الأحداث، مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وأتكلم بوجه خاص عن البلدان التي حددها الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة العام الماضي (انظر A/70/PV.13) باعتبارها مهمة لحل هذا النزاع وهي: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا. وندعو تلك البلدان إلى العمل معا من أجل تفعيل اتفاق وقف الأعمال العدائية خلال الأيام القليلة القادمة. ويجب أن يحظى إحراز تقدم فيما يخص التوصل إلى حل سياسي بالأولوية خلال الأسابيع المقبلة. ويستحق الشعب السوري ذلك كثيرا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
من الواضح مرور منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفترة من الاضطرابات الخطيرة جراء اقتران نزاعات عرقية ودينية بالإرهاب والتطرف بشكل لم يسبق له مثيل، في العراق واليمن وليبيا وسورية، مما أدى إلى زعزعة استقرار بلدان أخرى، بما في ذلك بعض البلدان في أفريقيا. ويتضمن تدهور

تتحمل المسؤولية عن بدء هذه الحرب الانتصار، كما لا يمكن للكثير من البلدان الأخرى التي يتيح دعمها استمرار النزاع، أن تنتصر أيضا. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتوصل السوريون إلى اتفاق بشأن حكومتهم المستقبلية، ولكن في هذه المرحلة، من الواضح أنه ليس بوسع السوريين إنهاء هذه الحرب لوحدهم.

والمشكلة ليست غياب الوجهة. حيث حدد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المتخذ خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المسار لإنهاء هذا النزاع. وحدد القرار الخطوات المطلوبة المتمثلة في وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وإجراء مفاوضات بشأن الانتقال السياسي وتأسيس جبهة موحدة لمكافحة تنظيم داعش، والجماعات الإرهابية الأخرى. كما وضع جدولاً زمنياً لتنفيذها، ولكن هذا الجدول الزمني نفسه لم ينفذ أبداً. واليوم، نحن جميعاً بحاجة إلى الالتزام مجدداً باتفاق وقف الأعمال العدائية، وتقديم المعونة إلى من يحتاجون إليها، واستئناف المحادثات السياسية. وتمثل الترتيبات التي توصل إليها وزير الخارجية الأمريكي كيري، والروسي لافروف، أكبر أمل منذ فترة من الزمن. ونشجع الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة على إظهار القيادة المستمرة، وعدم إضاعة هذه الفرصة.

وستكون الأيام القليلة المقبلة حاسمة للعمل مجدداً باتفاق وقف الأعمال العدائية، وضمان تدفق المعونة الإنسانية. ونحث الأطراف السورية على الالتزام بذلك الترتيب. وينبغي للمجلس أن يتحد لدعم تلك الجهود. ويتعين على الحل السياسي معالجة أسباب النزاع، ووضع شكل جديد من أشكال الحكومة الشاملة للجميع. ويجب أن يقدم أكثر من مجرد تغيير شكلي فيما يتعلق بالمسألة المحورية المتعلقة بمستقبل الرئيس بشار الأسد. وسيتضمن الحل السياسي خيارات لن يستسيغها كلا الطرفين. وسيتطلب الشجاعة، والأهم من ذلك كله، الواقعية. وينبغي لكل طرف يشدد على خطوط سياسية حمراء تمنع

إطلاق النار حيز النفاذ، وحل المسائل الإنسانية، والأهم من ذلك، وقف محاولات الإرهابيين للإفلات من العقاب باستخدام ذريعة تعاونهم مع من يسمى بالمعتدلين المشاركين في نظام وقف إطلاق النار.

وقد دخلت الترتيبات حيز النفاذ في ١٢ أيلول/سبتمبر، وينبغي لي أن أقول مرة أخرى أن عدم نشرها حتى الآن يمنعنا من مقارنتها مع ما تم القيام به ومن قام بذلك، لكن بوسعي أن أعطي مثالا واحدا. لقد طالبت الترتيبات بضمان المرور الآمن لوصول المساعدات الإنسانية على طول طريق كاستيلو، وبالتالي، وجوب أن تقوم الحكومة والمعارضة، اللتين تسيطران على قطاعات مختلفة من ذلك الطريق، بسحب قواتهما إلى مسافة متساوية من الطريق. وتلك المسافة حُددت على وجه الدقة في الترتيبات. وبدأت قوات الحكومة بالانسحاب، كما هو مطلوب في الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة، إلا أنها تفاجأت بأن المعارضة لم تنسحب على نحو مماثل فحسب ولكنها بدأت في الوقاع بقصف القوات الحكومية. وقد وقع ذلك أكثر من مرة، لكن المعارضة لم تنسحب من طريق كاستيلو، كما هو مطلوب في اتفاقات ٩ أيلول/سبتمبر. وبصفة عامة، من خلال وزارة الدفاع، ما برحت روسيا ترصد النشاط على طريق كاستيلو وفي محيط حلب، والموقع الشبكي للوزارة يبين بوضوح شديد من يمثل للاتفاقات ومن لا يمثل لها.

وفي الأسبوع الماضي، وعن طريق مركز الرصد التشغيلي الذي أنشأناه في جنيف مع شركائنا من الولايات المتحدة، أبلغنا زملاءنا الأميركيين بنحو ٣٠٠ حالة لانتهاكات نظام وقف إطلاق النار من جانب جماعة أحرار الشام وعدد من الجماعات المعارضة الأخرى، بما في ذلك بعض الجماعات التي توصلنا بأسمائها باعتبارها مشاركة في وقف إطلاق النار. وهناك انتهاكات في حلب وفي مقاطعات حماة وحمص واللاذقية ودرعا، وكذلك في ضواحي دمشق. وأود أن

الحالة المحتمل احتمال المزيد من التهديدات الخطيرة المتزايدة للاستقرار والأمن الدوليين.

وهذه هي المرة الأولى بالكاد التي تكون فيها الحالة نتيجة مباشرة للممارسة الشنيعة للتجاوزات الجيوسياسية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، والمحاولات الرامية إلى الاستعاضة عن النظم البغيضة، بما في ذلك من خلال الوسائل العنيفة. ومن الإنصاف القول إن الحالة في سورية مقلقة بوجه خاص. ومنذ بداية الأزمة، دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى التوصل إلى حل سلمي حصرا مع احترام سيادة تلك الأمة القديمة ووحدتها وسلامة أراضيها. ولا نزال نؤمن بإيماننا راسخا بأنه لا بديل عن العملية السياسية القائمة على الاحترام المتبادل، والحوار الشامل للجميع بدون شروط مسبقة، مع ضمان إنهاء الأعمال القتالية، وتوسيع سبل وصول المساعدة الإنسانية وزيادة فعالية مكافحة الإرهاب.

وتؤكد هذا الموقف المعقد بوضوح في القرارات التي اتخذتها الفريق الدولي لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن أجل الوفاء بأحكام ذلك القرار، توصل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بوصفهما رئيسي الفريق الدولي لدعم سورية، إلى ترتيبات محددة، استغرق التوصل إليها أكثر من ستة أشهر، وتم استكمالها في ٩ أيلول/سبتمبر، بعد اجتماع رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، قبل ذلك بثلاثة أيام في الصين، وتوصلهما إلى اتفاق نهائي بشأن القضايا العالقة المتبقية الواجب حلها.

وأعتذر عن الإشارة إلى وثائق لا أحد تقريبا في القاعة اطلع عليها. وكما هو الحال دائما، فإن روسيا مستعدة لنشرها وتوزيعها داخل الأمم المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن الاتفاق الروسي - الأمريكي يشدد على أن إحدى أولوياته الأساسية هي التمييز بين قوات المعارضة وقوات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، بغية وضع وقف



أشدد على أن المعلومات التي قدمناها معلومات موثوقة. يمكن الرجوع إليها في قرارات مجلس الأمن بشأن أهمية ممارسة التأثير على مختلف جماعات المعارضة المسلحة، فإن النتائج حتى الآن محدودة بشكل غير عادي.

وذكرت القائمة التي قدمها لنا شركاؤنا الأمريكيان بنحو ١٥٠ من المنظمات المذكورة باعتبارها مشاركة في نظام وقف إطلاق النار، ولكن منذ وقت طويل إلى الآن، ورسمياً منذ ١٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت أكثر من ٢٠ منها أنها لن تمتثل للاتفاق. وتشمل تلك القائمة أيضاً حركة أحرار الشام، التي، بالمناسبة، عندما كنا بصدد صياغة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، اقترحنا إدراجها في قائمة التنظيمات الإرهابية، إلى جانب جماعة أخرى، وهي جيش الإسلام. بين أن شركاءنا، في ذلك الوقت، قالوا بأن ذلك سوف يجعل من المستحيل علينا العمل بفعالية، وكبادرة على حسن النية، قررنا عدم الإصرار على ذلك، وجعلنا قائمة الإرهابيين تقتصر على جبهة النصرة وما يسمى بالدولة الإسلامية. حسناً، بعد دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٢ أيلول/سبتمبر، قالت قيادة جماعة أحرار الشام رسمياً بأنها لن تتقيد بالاتفاقات لأنها تصف جبهة النصرة بالتنظيم الإرهابي. وجماعة أحرار الشام لا تعتبرها تنظيمًا إرهابيًا، وهي في الواقع تتعاون معها بشكل وثيق.

وليس لدي أي دليل، لكنني واثق بأن هذه المصادفات ينبغي تحليلها والتحقيق فيها بصورة شاملة، لا سيما الهجوم على قافلة المساعدات الإنسانية. وقال الكثيرون قد يتعلق الأمر بصاروخ أو قصف مدفعي - وذلك هو ما أبلغنا به أصلاً - ثم شرعوا في الحديث عن طائرات الهليكوبتر والطائرات. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نكبح الغريزة العاطفية التي تجعلنا نأخذ الميكروفون فوراً للإدلاء بتعليق ونقوم بدلاً من ذلك بإجراء تحقيق شامل ومهني. وينبغي أن أذكر أن المسافة بين المكان الذي وقع في الحادث والمركز، غرب حلب، حيث توجد جبهة النصرة، لا تتجاوز خمسة أو سبعة كيلومترات. وقد قدمت روسيا جميع المعلومات التي حصلت عليها بشأن الهجوم على القافلة، بما في ذلك الفيديو الذي تم الحصول عليه في الوقت الحقيقي. وبصفة عامة، على الرغم من نداءاتنا التي

عسكرية خلال فترات الهدوء هذه. وعليه، فلن نناقش حتى التدابير الأحادية بعد الآن.

إن ما هو مطلوب من كل عضو في الفريق الدولي لدعم سورية، وخاصة من أشار إليهم رئيس المجلس، رئيس وزراء نيوزيلندا، تقديم ضمانات حقيقية من أجل كفالة امتثال الوحدات الموجودة على الأرض والتي يملك التأثير عليها لجميع أحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية. فإذا تمكنا من الاتفاق على هذا النهج الشامل، أعتقد أن الفرصة قد انتهت لنجاح وقف الأعمال القتالية. وبطبيعة الحال، لن يكفي ذلك للتوصل إلى اتفاق، وسيكون علينا أن نتأكد من تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع.

أخيراً، أود القول إننا جعلنا الحوار السياسي بين السوريين أولوية قصوى دائماً من دون أي شروط مسبقة، كما يطالب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بذلك، وبمشاركة ممثلين لكل الجماعات العرقية والطائفية لتنفيذ خارطة الطريق التي تضمنها هذا القرار، والتي ينبغي أن تفضي إلى حل للأزمة السورية في غضون ١٨ شهراً - كما كنا نأمل في ذلك الوقت. خلاف ذلك، فإننا لن نتمكن من التوصل إلى حل دائم والحفاظ على سورية دولة واحدة تنعم بوحدة أراضيها، وإنعاش اقتصادها وكفالة عودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وغير ذلك.

إننا ندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، وندعوه إلى مواصلة العمل مع الأطراف السورية في النزاع لضمان استمرارية العملية التفاوضية وطابعها الشامل للجميع، وإن محاولات بعض المشاركين فرض شروط مسبقة أو توجيه إنذارات لتخريب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) غير مقبولة. وللأسف، فإن تلك المحاولات مستمرة، وينبغي للأمم المتحدة والمبعوث الخاص ألا يخضعوا لهذا النوع من الابتزاز. ينبغي أن تستأنف المفاوضات عاجلاً. وأولئك الذين يصرون على فرض شروط

للتو بشأن جماعة أحرار الشام، لأنهما ربما ستطالب بأن نقوم بإعادة النظر في القائمة. ولا بد من وضع حد للتستر على أولئك الذين يعارضون السلام ويرفضون الامتثال للاتفاقات ولقرارات مجلس الأمن، وينبغي اعتبارهم إرهابيين. وفي الأيام القليلة الماضية، في منطقة دمشق، حاول جيش الإسلام التقدم في شرقي الغوطة، وفي الوقت نفسه سُنت هجمات مكثفة على القوات الحكومية من جانب جبهة النصرة وجماعة فيلق الرحمان، التي تعمل أيضاً بالتنسيق مع جبهة النصرة في ضاحية جوبر، حيث أهما كثيراً ما تستخدمان مدافع الهاون لقصف الأحياء المدنية في دمشق.

وهناك درس آخر ينبغي أن نستخلصه من الأحداث الأخيرة، وهو أن المشاركة الفعالة من قبل جميع أطراف النزاع في كفالة الأمن خلال العمليات الإنسانية ضرورية، وهذا لا يقتصر على القوات المسلحة السورية والروسية، التي توجه إليها جميع المناشدات والمطالب. يتعين على الجماعات المسلحة وداعميها أن تقدم هي أيضاً الضمانات ذات الصلة. كما يتعين على ممثلي الأمم المتحدة مرافقة القوافل بعد حصولهم على تلك الضمانات.

لقد اجتمع الفريق الدولي لدعم سورية أمس، وحضر الاجتماع زملاء كثيرون. والكل يؤيد إحياء وقف الأعمال القتالية. وكان الاقتراح يقضي في البداية بضمان ثلاثة أيام من الهدوء. ونحن مقتنعون بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتخاذ خطوات متزامنة ومتوازنة من قبل جميع الأطراف في النزاع السوري، بدون استثناء وإلا فلن يحدث شيء. لن يكون هناك أي توقف من جانب واحد. فقد فعلنا ذلك بالفعل. وكان هناك توقف من جانب واحد في المناطق المحيطة بحلب استمر لمدة ٤٨ ساعة في المرة الأولى و ٧٢ ساعة في المرة الثانية، وكانت النتيجة في كل مرة أن المتمردين، بما في ذلك جبهة النصرة، حصلوا على تعزيزات وذخائر ومعدات

لقد استمعت إلى زميلي من روسيا، وبدأ لي وكأني في عالم موازٍ هنا. قال إنه لا ينبغي لأحد أن يفرض شروطاً مسبقة لكي يأتي إلى طاولة المفاوضات. حسناً، لقد اجتمعنا مرتين في فيينا. والتقينا هنا في نيويورك واعتمدنا القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). والتقينا مرة أخرى في ميونيخ. وفي كل مرة، أعتمد الفريق الدولي لدعم سورية ومجلس الأمن وفقاً لإطلاق النار ينسحب على جميع الأطراف. وهذا ليس شرطاً مسبقاً. هذا اتفاق دولي - جرى التوصل إليه أربع مرات. وقالت البلدان سنفعل ذلك، وأربع مرات تفسده أطراف فاعلة ومخربون مستقلون لا يريدون وقف إطلاق النار. ومن ثم، فذلك ليس شرطاً مسبقاً.

كيف يمكن أن يجلس أناس على طاولة المفاوضات مع نظام يطرر المستشفيات بالقنابل وغاز الكلور المرة تلو الأخرى ويعمل في ظل الإفلات من العقاب؟ أيفترض أن تجلس إلى نفس الطاولة وأن تتجاذب أطراف حديث حلو الكلام في جنيف في ظل تلك الظروف، في الوقت الذي وقعت على وقف لإطلاق النار ولا تلتزم به؟ أي نوع من المصادقية لديك مع أي من أبناء شعبك؟ أنه ليس شرطاً مسبقاً. هو أمر اتفقنا عليه جميعنا في الأمم المتحدة والفريق الدولي لدعم سورية.

أود أن أقول فيما يتعلق بالوثائق التي نحن على استعداد لإذاعتها - كما قلنا للناس وأعلننا أمس في الفريق الدولي لدعم سورية، وأعضاء فريق الدعم لديهم الوثائق - إنك لست بحاجة إلى قراءتها لكي تفهم أن قصف المستشفيات بالقنابل أمر ضد القانون الدولي. أنت لا تحتاج إلى وثائق لكي تفهم أنك لا يجب أن تسقط براميل متفجرة على الأطفال. تلك انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

ولذلك، لا أريد التعميم على هذه العملية. لم آت هنا صباح اليوم للقيام بذلك. يفترض أننا جميعاً نريد تحقيق نفس الهدف - لقد سمعت ذلك مراراً وتكراراً. وروسيا وإيران

مسبقة ينبغي إعلامهم بأن هذه القرارات تتعارض مع مطالب مجلس الأمن. ونحن مستعدون للإسهام بكل وسيلة في جهود ستيفان دي ميستورا، بما في ذلك من خلال زيادة العمل مع جميع الأطراف - الحكومة السورية وكل أعضاء المعارضة - دون استبعاد لأحد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد جون كيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر زميلي من نيوزيلندا خصوصاً على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية بشأن الأزمة في سورية. وأعتقد أن من المناسب أن نجتمع هنا على مقربة من تلك القاعة التي ضمت بالأمس العديد من رؤساء الدول في ما اعتبره بياناً مؤثراً وبلغياً بشأن تداعيات الحرب في سورية. لقد أصغيت باهتمام بالغ إلى الملك عبد الله الثاني بن الحسين الذي تحدث عن أثر تلك الحرب على بلده، والملايين من البشر الذين يربكون اقتصاده، ويفرضون ضغوطاً هائلة على بنيته الاجتماعية، ويعيشون في أسوأ الظروف، ويشكلون تهديداً في بعض المناطق، نظراً لقدرة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة على الدفع ببعض عناصرها للتسلل إلى داخل البلاد، مما يشكل خطراً أمنياً عليها.

لقد استمعنا إلى السباحة الأولمبية الشابة التي حدثتنا عن حلمها وكيف أنها تمكنت من المنافسة هذا العام ضمن الفريق الأولمبي للناجحين. شاهدنا الصور التي تتابعت في شريط الفيديو المصحوب بسرود رائع بصوت بونو، مما دفعنا إلى أن نتفكر في عواقب ذلك. وآمل أن الجميع سيأتي هنا اليوم مركزاً تفكيره على تلك التداعيات، عوضاً عن الانخراط في التلاعب بالألفاظ تنصلاً من المسؤولية أو تحاشياً للخيارات المتاحة لهذه المؤسسة العظيمة فيما يتعلق بالحرب والسلام والحياة والموت.

وكما قال الوزير لافروف، دعونا ندرس الوقائع ونرى ما حدث. في يوم الاثنين، قتل ٢٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة في هجوم شنيع استمر ساعتين استهدف بعثة إنسانية مأذون لها بشكل كامل بالقرب من مدينة حلب. منحت جميع التصاريح وأخطر الجميع. وجه ذلك الهجوم ضربة كبيرة جدا لجهودنا الرامية إلى إحلال السلام في سورية، ويثير شكوكا عميقة بشأن ما إذا كان يمكن لروسيا ونظام الأسد الوفاء بالالتزامات التي اتفقا عليها في جنيف أو سيفون بها.

كما أثرت تساؤلات - ليس جراء هذا الهجوم ولكن نتيجة أحداث أخرى - بشأن جزء من المعارضة. تلك هي حقائق. والحقيقة البسيطة هي أنه لا يمكننا حل هذه الأزمة إذا كانت الأطراف الرئيسية التي تأتي إلى الطاولة وتتفق على عمل شيء ما غير راغبة في القيام بما هو ضروري لتفادي التصعيد. لن نصل إلى شيء بتجاهل الحقائق وإنكار المنطق السليم. لقد ضرب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة حقا الناس يوم السبت؛ كان حادثا رهيبا، واعترفنا في غضون دقائق من حدوثه. لم نسرده مجموعة حقائق للتشويش، بل قلنا أنه شيء رهيب وأنه حدث. واعتذرت وزارة الدفاع الأمريكية، وحاولنا معرفة كيف حدث.

لكن رؤية أشخاص يحملون أسلحة يتحركون على الأرض، من الجو، شيء مختلف تماما عن شاحنات ضمن قافلة تحمل جميعها علامات الأمم المتحدة. أريد أن أحدد تلك الحقائق لأنها تؤكد، في هذه اللحظة، السبب في أنه لا يمكننا فحسب العمل كالمعتاد. لا يمكننا أن نخرج من هذه القاعة ونقول إننا سنحاول الاحتفاظ بوقف إطلاق النار، في حين يعرف الجميع أنه لا يمكن أن ينجح. تتطلب الحقائق من البلدان استعادة المصدقية لهذه العملية. هذا هو الأمر بالغ الأهمية. دعونا نفكر في ما حدث في اليومين الأخيرين.

والولايات المتحدة وقطر وتركيا والمملكة العربية السعودية، الجميع يجلس هنا ويقولون أنهم يريدون سورية موحدة: علمانية تحترم حقوق جميع الناس يمكن لشعب سورية أن يختار فيها قيادته. غير أننا نبرهن على عدم كفاية قدرتنا إلى حد كبير على الجلوس إلى الطاولة وإجراء تلك المحادثات لتحقيق ذلك. الجميع في هذه القاعة يفهم أن هناك وكلاء هنا ووكلاء خارج القاعة - ونحن نعرفهم - لديهم القدرة على التأثير على الجهات الفاعلة في هذا الصراع الذي أحدث أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

دعونا نستعرض تسلسل الأحداث. لقد كان لي شرف العمل في مجلس الشيوخ الأمريكي مع زميل قضى وقتا طويلا هنا: كان سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، دانيال باتريك موبنهان. ويعرف عنه أنه يذكرنا بأنه يحق لكل شخص أن يكون له رأيه الخاص، لكن لا يحق له وضع وقائع خاصة به. وكما قال الرئيس جون آدمز، "الحقائق تستعصي على الشمس". إذا أردنا أن نتعامل مع هذه الحالة، لا نعتقد أن بوسعنا أن ندع أي شخص هنا يضع مجموعة حقائق خاصة به عن سورية.

الجميع هنا يدرك عمق المأساة الإنسانية. ويتساءل المرء عن سبب شدة غضب الناس في مختلف أنحاء العالم إزاء الحوكمة: ذلك لأن كل ما يسمونه هو الكلمات. نحن نعرف كم من مرة طالبنا باتخاذ إجراءات، وهو ما لم يحدث. ولذلك، أود أن أشاطركم بعض الحقائق هذا الصباح. في الليلة الماضية، تلقينا تقارير عن الهجمات الجوية التي ضربت مرفقا طبييا قرب حلب ومقتل أربعة من العاملين في مجال تقديم المعونة، بالرغم من أنه كان من المفترض أن هناك وقفا للأعمال القتالية. هناك بلدان اثنان فقط لديهما طائرات قادرة على التحليق ليلا - أو التحليق على الإطلاق - في تلك المنطقة بالتحديد: روسيا وسورية.

شهود العيان. سوف يقول لكم شهود العيان ما حدث. قال أحدهم إنه كان واقفا على الأرض، وفجأة تحول المكان إلى جحيم وظهرت المقاتلات في السماء. هذا تقرير شاهد عيان؛ تحول المكان إلى جحيم، والمقاتلات في السماء.

هناك الكثير الذي لن أحوض فيه لأن الأمر الذي أريده حقا هنا هو قبول المسؤولية، حتى يمكننا أن نغير هذه المعادلة، مسؤولية الجميع هنا. لم يعد السؤال الرئيسي هو ماذا نعرف؛ السؤال الرئيسي هو ما الذي سنفعله، بصورة جماعية، بشأنه؟ وبعبارة أخرى، هذه لحظة صدق. إنها لحظة الحقيقة بالنسبة للرئيس بوتين وهي أيضا لحظة الحقيقة بالنسبة للمعارضة. إنها لحظة الحقيقة للذين يدعمون المعارضة. لفترة طويلة، اعتمدت بعض عناصر المعارضة على تحالف منكر مع جبهة النصرة. جبهة النصرة هي تنظيم القاعدة - فرع تنظيم القاعدة في سورية. لا يمكننا أن نغض الطرف إذا كانت بعض المجموعات على الأرض تقاتل إلى جانب جبهة النصرة، وهي منظمة ترفض علنا حلا سياسيا لهذه الأزمة وعدو لنا جميعا في هذه القاعة.

إنها لحظة الحقيقة بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا. إذا سمحنا للمفسدين باختيار الطريق لنا، فسوف نواجه مسار التصعيد. وإذا قررنا ألا نفعل ما يلزم لإنجاح وقف الأعمال القتالية هذا، فلا يخطئ أحد، أيها الأصدقاء، أننا في المرة القادمة التي سنجتمع فيها هنا سنواجه شرق أو وسط يعاني المزيد من اللاجئيين، المزيد من القتلى، المزيد من المشردين، المزيد من المتطرفين والمزيد من المعاناة على نطاق أكبر. هذا يقين.

ليس هناك سوى خيار واحد، هو الجلوس إلى تلك الطاولة مع ستافان دي ميستورا، والتفاوض والتوصل إلى وقف لإطلاق النار حتى نتمكن من وقف تدفق اللاجئيين، ووقف المعاناة، ومنح شعب سورية فرصة للتنفس، فرصة للعيش.

عندما بدأ وقف إطلاق النار أول مرة قبل بضعة أسابيع، احزروا ماذا حصل: لقد نجح. قبل شهر، خرج الناس بالفعل

أولا، زعم السكرتير الصحفي للرئيس بوتين، ديمتري بيسكوف، أن الهجوم على القافلة الإنسانية كان بصورة ما ردا ضروريا على هجوم مزعوم من جانب جبهة النصرة في أماكن أخرى في البلد: كان هذا هو الزعم الأول. ثم قال سفير روسي إن القوات الروسية والسورية لم تكن تقصف المنطقة، لكنها كانت تستهدف قرية خان طومان. ثم سمعنا رواية مختلفة تماما: قالت وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي إن قافلة المعونة كان يرافقها متشددون في شاحنة بيك آب مثبت عليها مدفع هاون، وهو ما لم نر، رغم ذلك، دليلا عليه. وعلى أي حال، ذلك لن يرر انتهاك وقف أعمال القتال. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن لقتيلفة هاون أبدا أن تلحق الأضرار التي لحقت بتلك الشاحنات.

ثم تحولت وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي تحولا تاما وأنكرت تورط روسيا. ووفقا لما ذكره المتحدث باسم الوزارة، إيغور كوناشينكوف، "لم تنفذ روسيا ولا سورية غارات جوية ضد القافلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الضواحي الجنوبية الغربية لمدينة حلب". ثم مضى كوناشينكوف خطوة أبعد وقال إن الأضرار التي لحقت بالقافلة كانت نتيجة مباشرة لاشتعال النيران في الشحنة، أن الشاحنات والأغذية والأدوية احترقت فحسب من تلقاء ذاتها. هل يصدق أحد هنا ذلك؟ نحن لا نشارك في مزاح. نحن نخرط في أعمال جديفة هنا. إذا تمكنا من الوقوف والقول بأننا وجهنا عن غير قصد ضربة، عندئذ ينبغي أن نتحمل قدرا من المسؤولية. لعلها محاولة لصرف الانتباه أو تحويله بشكل ما عن المسألة، لكنني أعتقد أن ما تؤكده هو أن علينا مسؤولية هنا لإيجاد سبيل للمضي قدما.

كل ما اقتبسته للتو من مصادر روسية، يتعارض مع تورده وسائط الإعلام ومع الاستنتاجات التي توصلت إليها بالفعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والعربي السوري والصحفيون المستقلون والعاملون في مجال تقديم المعونة على أرض الواقع ومع

فيها المعارضة الشرعية والنصرة لإتاحة الفرصة لنا للعمل على فصلهما.

لقد قلت لروسيا مرات عديدة: من الصعب جداً فصل الناس عن بعضهم عندما يجري قصفهم عشوائياً. وفي حين أن للأسد الحق في أن يقرر من سوف يقصف، لأنه يمكنه "ملاحقة النصرة"، وفي أثناء ذلك يلاحق المعارضة في الوقت نفسه لأنه يريد ذلك، فبنشأ التباس يستحيل الفصل فيه بين جهة وأخرى، وبالتالي لا يمكن الحفاظ على وقف إطلاق النار. وهذا هو السبب في أننا، يا أصدقائي، بحاجة للوصول إلى فرض حظر على الطيران. فذلك سيمنع سورية من القيام بما قامت به في كثير من الأحيان في الماضي، وهو مهاجمة الأهداف المدنية بحجة أنها تطارد النصرة وحسب.

وكان هدفنا في التفاوض إنهاء هذا النوع من الهجمات المروعة والعشوائية التي كانت السبب الرئيسي للخوف والمعاناة والتشرد. وفي إطار خطتنا، كل ذلك يمكن أن يكون مصحوباً على وجه السرعة بمفاوضات جادة بين الأطراف ترمي إلى الانتقال السياسي وإنهاء النزاع. لذا أود من زملائي أن يعرفوا أن الولايات المتحدة ما زالت مقتنعة بأن الأهداف المحددة في اتفاق جنيف هي الأهداف الصحيحة. وفيما يتعلق بالأدوات، فكثير منها أدوات صحيحة ولكنها قد لا تكون كاملة.

وكان أملنا هو أن تجدد وقف الأعمال العدائية واستئناف عمليات إيصال المعونة، وعزل النصرة وداعش، وبداية عملية تفاوض يقودها السوريون سيوفر سبيلاً إلى الخروج من النزاع ويتيح استعادة السلام في سورية. الآن، من الواضح أن هناك بعض الأشخاص، بمن فيهم الأسد وحلفاؤه، وكذلك النصرة وداعش على الجانب الآخر، يخشون من هذه النتيجة بالتحديد. إن الأسد مخزّب؛ وهو لا يؤمن بوقف إطلاق النار. والنصرة وداعش مخربون. فهم لا يريدون وقف إطلاق النار؛ فهم يريدون أن يواصلوا قتال الأسد.

إلى الشوارع؛ وذهبوا إلى المقاهي مرة أخرى. حتى أن بعض الناس تظاهروا، وشعروا بأن لهم حقوقاً سياسية. وتمكن آخرون من المشي من مكان إلى آخر مع الشعور بالأمان. وكل ذلك قد تبدد.

وأود أن أؤكد على هذا، وأؤكد لروسيا أن الولايات المتحدة ما زالت تؤمن بأن هناك طريقاً للمضي قدماً، وهو إن كان وعراً وصعباً ويتسم بعدم اليقين يمكن أن يوفر السبيل الأنجع لإنهاء سفك الدماء. إن مهمتنا المشتركة هنا هي إيجاد طريقة لاستخدام أدوات الدبلوماسية لتحقيق ذلك. وهذا بالضبط ما فتننا نحاول أن ننجزه.

لقد عمل خبراء من حكومي لأسابيع خلال الصيف مع نظرائنا من روسيا في جهود طيبة بغية وضع خطة جيدة تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الوقف الأصلي للأعمال العدائية. وتشمل العناصر الرئيسية لتلك الخطة التي أطلقت في جنيف قبل أسبوعين تحديد وقف الأعمال العدائية، مع استثناء داعش والنصرة منها فقط. والأهم من ذلك أنها شملت ترتيبات الإيصال غير المقيد - الإيصال غير المقيد - للمعونة الإنسانية للناس في حلب وفي أماكن أخرى في البلد. كما توخّت أيضاً إمكانية أن تبدأ الولايات المتحدة وروسيا - شريطة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق، وشريطة وجود ما لا يقل عن سبعة أيام متتالية من التقييد بوقف القتال - بتنسيق جهودهما ضد داعش والنصرة.

وأود أن أوضح أمراً. بموجب أوامر من الرئيس أوباما، جرت جميع الأعمال التحضيرية من أجل تحقيق ذلك التعاون في مجال قواتنا العسكرية ودوائر الاستخبارات في العمل الذي سنضطلع به. ونحن ملتزمون بذلك. وكان أيضاً جزءاً مهماً جداً من الخطة، عندما بدأت جهود التعاون هذه، أن تحظر الطائرات الحربية السورية من الطيران فوق المناطق التي توجد

ولذلك أعتقد أنه من أجل استعادة المصداقية في العملية، يجب علينا أن نمضي قدماً لمحاولة منع جميع الطائرات فوراً من التحليق في هذه المناطق الرئيسية من أجل تهدئة الوضع وإعطاء فرصة للمساعدة الإنسانية كي تتدفق دون عوائق. وإذا حدث ذلك، فهناك فرصة لإعادة المصداقية إلى هذه العملية. في جنيف، قالت روسيا إن الأسد مستعد للالتزام بوقف الأعمال العدائية وسوف يتقبل فكرة عدم التحليق فوق المناطق المتفق عليها. ولكن بسبب ما حدث في الأيام القليلة الماضية، يا أصدقاء، فليس لدينا من خيار سوى محاولة القيام بذلك عاجلاً، وليس آجلاً، للتحرك فوراً لاستعادة الثقة وإظهار الاستعداد لتنفيذ وقف حقيقي لإطلاق النار الآن.

إن مستقبل سورية معلق على شجرة. وأنا أحث المجلس على ألا ييأس، بل أن يدعم بدلاً من ذلك الخطوات المحددة من جانب الولايات المتحدة وروسيا في جنيف. وأدعو جميع الأطراف في سورية ومن يقدمون لهم الدعم، وأدعو جميع أعضاء المعارضة إلى التعاون وإحياء هذه الخطة. وأدعو جميع البلدان إلى الكف عن تقديم الدعم من أي نوع إلى أي طرف يسعى إلى تخريب هذه الخطة. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الأمم المتحدة للبدء في مفاوضات حقيقية في جنيف بشأن انتقال سياسي يمكن له أن يوفر الطريق الوحيد إلى السلام الدائم. وإنني أحث المجتمع الدولي بأسره على تقديم الدعم إلى أفضل الفرص المتاحة أمامنا حتى الآن للحد من العنف وتوفير المساعدة الإنسانية وفتح المجال للمفاوضات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.

**الرئيس السيسي** (مصر): أود في بداية حديثي، أن أتوجه بالشكر للسيد جون كفي، رئيس وزراء نيوزيلندا، على مبادرته الكريمة بالدعوة لعقد هذا الاجتماع، كما أقدم بخالص العزاء لبعثة الأمم المتحدة في ضحايا قافلة الإغاثة التي

وبالتالي، فإن المسألة بالنسبة لنا هنا اليوم هي ما إذا كنا سننزل عند رغبتهم أو نواصل اتباع جدول أعمالنا، بأفضل ما نستطيع وبكل الطرق التي نستطيع، لإيجاد حل دبلوماسي للتراع. إن أولئك الذين يعتقدون أن الأزمة في سورية لا يمكن أن تصبح أسوأ مخطئون إلى أبعد الحدود، شأنهم شأن من يعتقد أن الانتصار العسكري أمر ممكن. فذلك يمكن أن يشبه حالة قرطاج مع الرومان، إذا أمكن للمرء أن يدعو ذلك انتصاراً.

والخطة التي أعلنت في جنيف هي أبعد ما تكون عن الكمال، ولكنني لم أسمع بعد أي بديل يكون واقعياً ولو من بعيد ومن شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل. وإذا تمكنا من الحصول على رصد على أرض الواقع، فمن شأن ذلك أن يكون مثالياً. إننا نرغب حقاً في رصد على أرض الواقع. ولكن معظم البلدان التي يتحدث معها المرء ويسألها إذا كانت على استعداد للدخول من أجل الرصد تُسارع إلى القول: "لن أفعل ذلك في حياتي".

وكما يشهد زملائي من الفريق الدولي لدعم سورية، فقد عقدنا اجتماعاً أمس. وكان هناك شبه إجماع في تلك القاعة على أن هذه العملية، وقف إطلاق النار، على قدر ما هي مضطربة، تعطينا أفضل الفرص المتاحة لتقديم الإغاثة إلى شعب سورية. وإليك خلاصة القول. قلنا على مدى أيام إن الأمر سيتطلب خطوات كبيرة وفورية الآن لمحاولة إعادة الأمور إلى المسار الصحيح. فكيف نعيد الأمور إلى نصابها؟ كيف يمكننا استعادة مفهوم وقف إطلاق النار؟ كيف يمكننا إعطاء الناس، الذين رأوا مراراً وتكراراً هذه العملية تنهار، قدراً من الشعور بالثقة في العملية؟ صدقوني، هناك الكثير من الناس الذين يعتقدون أن ذلك مستحيل الحدوث. وهناك بعض الأشخاص الذين يعتقدون أن الأطراف الرئيسية لا تريد لذلك أن يتحقق.

جوهر المشكلة وهو غياب الحل السياسي العادل والشامل الذي يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق.

إننا نرحب باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه قبل أيام بجهد مشكور من جانب روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد حقق بالفعل خفضاً في أعمال العنف رغم بعض الخروقات، ورغم تعنت عدد من الأطراف المحلية المدعومة من قوى إقليمية لا تزال ترفض تحمل مسؤوليتها وتصر على المقامرة بمقدرات الشعب السوري. ورغم هذه الخروقات فإن الاتفاق كان ضرورياً لخفض مستوى العنف، ولكنه بطبيعة الحال يظل غير كاف ولا بد من استكمالته بانتقال فوري للمفاوضات السياسية سعياً للتوصل إلى حل جذري ونهائي وشامل للأزمة السورية. وإنني أدعو المبعوث الدولي، ستيفان دي مستورا، لتوجيه الدعوة للجولة القادمة من المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، لا شك أن الخطوط العامة لأي حل سياسي في سورية لا يوجد عليها خلاف. غير أن ترجمة هذه الخطوط العامة لإجراءات عملية على أرض الواقع تقتضي إعلاء مبدأ الوحدة والسلامة الإقليمية لهذا البلد الشقيق، والمساواة بين كل مواطني سورية وممثلي جميع مكوناتها المجتمعية وأطيافها السياسية المختلفة، مع استثناء التنظيمات الإرهابية التي لا يمكن أن يكون لها مكان في سورية التي نأملها.

نعم، لا مكان للإرهاب في سورية ولا مجال لأي محاولة لتحميل صور التنظيمات الإرهابية. لذلك فإننا نرفض تماماً أي محاولات للالتفاف على قرارات مجلس الأمن التي صنفت تلك التنظيمات كمنظمات إرهابية.

ثالثاً، لا مفر إذن من أن نعترف بأن الوقت ليس في صالحنا. فكل يوم يمر وجرح سورية لا يزال غائراً يعطي فرصة جديدة للإرهاب الذي يتفشى، وللطائفية التي تحاول أن تقوض أسس الدولة الوطنية في كل المشرق العربي. ودعوني أقولها

تعرضت لقصف مؤسف قبل يومين، الأمر الذي لا يجب أن يمر دون محاسبة لمرتكبيه. إن حضورنا اليوم ليس بغرض استعراض حجم المأساة التي نتابعها يومياً في سورية وتدمي قلوبنا جميعاً، وإنما الهدف هو أن نتحمل جميعاً مسؤوليتنا كأعضاء في مجلس الأمن معنيين ومسؤولين عن حفظ السلم والأمن الدوليين لإيجاد صيغة عملية وفورية لوقف نزيف الدماء في سورية وتجاوز خمسة أعوام من الإخفاق في التوصل لتصور موحد لتسوية سياسية شاملة للأزمة في سورية تنقذ الشعب السوري الشقيق من محنته الممتدة.

لقد مرت خمسة أعوام ونزيف الدم لا يزال مستمرا في سورية. مئات الآلاف من القتلى وملايين النازحين واللاجئين، وما زال الحل السياسي غائبا، وما زال سورية نهباً لأطماع إقليمية ودولية تستغل أزمته لتحقيق مصالح ضيقة وفريسة لإرهاب يتغذى على هذه الأطماع ويتفاهم مهتداً بمقدرات الشعب السوري.

لهذا، أود أن أتكلم معكم بكل صراحة حول ما أعتقد أنه جذور المشكلة ومكامن الخلل في المحاولات السابقة لاحتواء الأزمة. فبدون قراءة صريحة وناقدة لتجربتنا على مدار السنوات الخمس الماضية لن نستطيع أن نتجاوز أي اختلافات في الرؤى وأن نمضي قدماً نحو تحقيق هدف إنقاذ سورية والسوريين. وأود هنا أن أوجز ملاحظاتي في ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، إن أي قراءة نزيهة لتجربة المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة السورية حتى الآن لا بد أن تفضي لنتيجة أساسية وهي أننا أصبحنا مستغرقين في معالجة العرض لا المرض. فنحن مستترقون في نقاش حول التوصل لترتيبات مؤقتة لوقف إطلاق النار لتخفيف معدلات القتل والدمار، أو منهمكون في محاولة تخفيف حدة الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون، ولكننا لم نحقق حتى الآن أي تقدم في مواجهة



لكن إحياء المفاوضات السياسية الجادة في سورية يبقى شرطا ضروريا حتى يصمد أي اتفاق لوقف إطلاق النار، وليستمر وصول المواد الإغاثية للمنكوبين. فلا يعرف التاريخ نموذجا لترتيبات ميدانية لوقف إطلاق النار صمدت بدون أفق سياسي لمعالجة جذور الأزمات. ولن تكون سورية استثناء من ذلك.

إن رؤية مصر إلى الحل في سورية كانت ولا تزال تقوم على ركيزتين أساسيتين، أولاهما هي الحفاظ على كيان ووحدة الدولة السورية والحيلولة دون انهيار مؤسساتها. أما الثانية فهي دعم التطلعات المشروعة للشعب السوري في إعادة بناء دولته عبر التوصل لصيغة حل سياسي تكون مرضية لجميع السوريين ومعبرة عنهم وتوفير البيئة المناسبة لجهود إعادة الإعمار.

ومن هنا، فإننا نشم جهود المبعوث الأممي، ستيفان دي مستورا، وندعم عمله الرامي لاستئناف المفاوضات السياسية فوراً ودون تأخر. ونؤكد، في هذا السياق، على أهمية أن تشمل هذه المفاوضات ممثلين عن الحكومة السورية وعن جميع جماعات المعارضة بدون تمييز فيما بينها لتؤدي تلك المفاوضات ثمارها المرجوة وفقاً لما جاء بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لا مجال لإضاعة الوقت. فكل يوم يمر يعني أن مزيداً من الدماء ستراق، وأن معاناة جديدة ستضاف إلى حياة الأبرياء السوريين.

إن مصر حريصة على التواصل مع كل أطراف الأزمة السورية وملتزمة بالعمل مع كل أشقائنا في المنطقة وشركائنا في المجتمع الدولي لتقديم كل دعم ممكن للحل السياسي المنشود في سورية.

صراحة إن كل من يراهن على حسم عسكري يفضي لغلبة فريق واحد في سورية خاسر، كما أن كل من يراهن على أن تلعب التنظيمات الإرهابية دوراً في مستقبل سورية واهم.

لقد ثبت من تجربتنا في مساري جنيف وفيينا، ومن تجربة إصدار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أن إيجاد قواسم مشتركة بين المعنيين بالأزمة السورية ليس مستحيلاً، وأنها قادرون على إحراز تقدم حقيقي تجاه التسوية السياسية وفي توقيت قياسي إذا ما توافرت النية والإرادة.

ثم إن تجربة مصر في استضافة مؤتمر جامع لمختلف أطراف المعارضة السورية في حزيران/يونيو ٢٠١٥ اجتمع فيه السوريون من مختلف التيارات بدون تدخل أو إملاء تظهر أن بإمكان هؤلاء السوريين التوافق على وثائق متقدمة ترسم الطريق للخروج من نفق الأزمة المظلم في سورية.

إن وثائق مؤتمر القاهرة التي أنتجها سوريون بدون أي تدخل من أي طرف غير سوري توضح بجلاء أن بالإمكان إيجاد حل سوري للأزمة السورية. وقد لاحظتم جميعاً أنها شكلت الأساس الذي بني عليه كل جهد لاحق قام به أي طرف سوري أو دولي لطرح رؤية عملية للتسوية.

إن الطريق واضح. فاستئناف اتفاق وقف الأعمال العدائية وإلزام كل الأطراف بقبوله ثم تطويره لوقف شامل لإطلاق النار في سورية من شأنه أن يوقف نزيف الدم ويسمح بنفاذ قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية للمدنيين في المناطق المنكوبة والأشد احتياجاً. ولعلكم جميعاً تعلمون أن لمصر خبرة ناجحة في تمرير المساعدات مرتين إلى مناطق منكوبة في سورية، استفادة من خطوطنا المفتوحة مع كل أطراف الأزمة السورية. ونحن إذ نعول تماماً على التزام جميع الأطراف باتفاق وقف الأعمال العدائية كخطوة ضرورية نحو تخفيف المأساة الإنسانية وإيصال المساعدات للمنكوبين، فإننا نؤكد استعدادنا لتقديم كل عون في هذا المجال.

إن مسؤوليتنا جميعاً أن نستعيد الأمل لأبناء سورية. الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أنه يشكل مخاطر وقد آن الأوان لأن نتحمل هذه المسؤولية وأن نواجه جذور المشكلة مباشرة وبدون أي إبطاء.

السيد بوروشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الوزراء "كي" على مبادرته بعقد هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى. كما أشيد برئاسة نيوزيلندا على الأسلوب الممتاز الذي نظمت به أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

لقد أنشئ مجلس الأمن قبل ٧١ عاماً ليتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن والسلم الدوليين. وكان معنا بوقف النزاعات الجارية ومنع نشوب النزاعات التي تلوح في الأفق. وبالعودة إلى عام ٢٠٠٠، عقد مجلس الأمن - بناء على مبادرة من أوكرانيا - أول اجتماع قمة تاريخي له (انظر S/PV.4194)، الذي اعتمد فيه إعلان تعهد - في جملة أمور - "بكفالة الأداء الفعال لنظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة" (القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، المرفق).

لقد أصبح مؤتمر القمة من قصص النجاح الكثيرة في تاريخ الأمم المتحدة.

ولكن كانت هناك إخفاقات كثيرة مثيرة. وأحدها قد تكشف أمامنا في سورية طيلة أكثر من خمس سنوات. إن النزاع في ذلك البلد مأساة للملايين من الأشخاص وتحد خطير للمجتمع الدولي. فقد قتل مئات الآلاف؛ وأجبر ١٣ مليون شخص على الفرار من ديارهم. هذه الأرقام مروعة لا سيما حينما نفكر في عدد لا يحصى من المآسي الشخصية بعيداً عن الأرقام.

لقد كان للنزاع بالفعل العديد من العواقب السلبية الخطيرة ألا وهي: الهجرة العشوائية وتصاعد حدة الإرهاب وتوسيع نطاق تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المتطرفة

الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أنه يشكل مخاطر أخرى خطيرة، بما في ذلك إشعال حرب طائفية أوسع نطاقاً في المنطقة. ونرى أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحالة الراهنة في البلد والمعاناة الرهيبة للشعب السوري.

وقد علمنا بكل أسف قبل يومين فحسب بالهجوم الوحشي على القافلة الإنسانية في حلب. وجاءت تلك الجريمة بعد انسحاب النظام السوري الأحادي الجانب من وقف إطلاق النار الذي دام أسبوعاً. وما هذا إلا دليل واضح على ثقافة الإفلات من العقاب التي توجج النزاع السوري. إن انعدام المساءلة الفظيع عار على المجلس.

وفي الوقت نفسه، ساهم الدعم الخارجي للنظام الأسد، وبخاصة من روسيا، إلى حد كبير في الوضع الراهن الكارثي وفي اندلاع الموجات المتكررة من العنف. وكما هو الحال في أوكرانيا، كانت تلك الإجراءات جزءاً من سياسة متعمدة لشن الأعمال القتالية أولاً، وإثارة المخاطر، ثم تقديم نفسك كوسيط في عملية التسوية. وفي الوقت نفسه قد تقوم بالاستيلاء على الأرض وتأمين موقفك لفرض أي حل يرضيك. هذه الاستراتيجية تبدو مألوفة للغاية لبلدي أوكرانيا، التي لا تزال تشكل ساحة اختبار للأساليب الروسية المماثلة للغاية.

لقد أحفقت الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن في سورية. وهذا الإخفاق يقوض مهمة الأمم المتحدة ويشكل تحدياً لوجودها ذاته. إن تقاعس المجلس عن التعامل مع العدوان الروسي المسلح ضد أوكرانيا واحتلال القرم أتاح لموسكو استخدام الجزيرة كموقع عسكري للظهور بمظهر القوة في سورية. ومع اشتداد الحرب واستمرارها هناك، تنتشر أعداد هائلة من الأصول الحربية الروسية في سورية عبر السفن الموجودة في شبه جزيرة القرم التي تحتلها القوات الروسية. وهذا يبرز مرة أخرى الحاجة الماسة والملحة بشكل قاطع لإصلاح مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بحق النقض. ويجب

الالتزامات والاتفاقات. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن الحل الدبلوماسي للتراجع وندعو إلى توطيد الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد لهذه المأساة.

منذ ستة عشر عاماً مضت في الإعلان الذي أشرت إليه في بداية بياني تعهد أسلافنا "بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في التصدي للصراعات" (القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) المرفق الصفحة ٢). ولا يسعنا الإخفاق هذه المرة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ماكي سال رئيس جمهورية السنغال.

**الرئيس سال** (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر دولة رئيس الوزراء السيد كاي على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب بشأن المأساة الإنسانية المدمرة للشعب السوري. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي مون على إحاطته الإعلامية الأخيرة والمبعوث الخاص للأمين العام السيد ستافان دي ميستورا.

وأياً كانت وجهة نظر المرء عن التراجع السوري الذي يدخل عامه السادس هناك صورة واضحة في أذهاننا - وهي لبلد دمرته الحروب؛ بلد في حالة خراب؛ أرض الحرائق والدموع والدم. إن الحالة في سورية واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في عصرنا. فقد ترك مقتل ما يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ شخص أسر مفككة شوهتها ندوب الحزن والمعاناة وقد أدلى الكثير بإفادات مروعة. فكّم من الأيتام وكم من الأرمال وكم من المسنين تم التخلي عنهم ليواجهوا مصيرهم المؤسف من دون أي مساعدة وكم من جريح ومن معوق مدى الحياة وكم عدد اللاجئين والمشردين؟ لا أحد يعرف حقاً.

إن ما يحدث في سورية أمر لا يمكن احتماله. إذ ينعقد اجتماع بعد اجتماع وتجري مفاوضات بعد مفاوضات ويتخذ قرار بعد قرار في حين تتواصل القنابل المدوية. وقد دمرت

ألا يتمكن أي نقض من عرقلة عمل المجلس حينما يتعين عليه أن يتصدى لحالات الفظائع الجماعية. وفي ظل إزهاق الكثير من الأرواح في العقود الأخيرة جراء تلك الجرائم، يجب أن نبدأ أخيراً في عملية إزالة هذه العقبة لكفالة مجلس أمن أكثر فعالية.

وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة والتعذيب والجرائم الأخرى التي ترتكب في سورية، وخاصة ضد المدنيين. ومرة أخرى، تشكل هذه الأعمال انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ونصر على تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم البشعة إلى العدالة. إن النتائج الأخيرة التي خلصت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة يجب أن تراعى على النحو الواجب من جانب المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإننا ندين منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ناهيك عن قصف قوافل المعونات بالقبائل - والحصار المفروض على المدنيين. وأي استخدام وكل الاستخدامات لهذه الأساليب كأداة من أدوات الحرب يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فوراً.

وتؤكد أوكرانيا من جديد ضرورة الامتثال التام للمبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي في كل مكان وفي جميع الأوقات ومن جانب الجميع. ويجب أن تهدف العملية السياسية في سورية إلى استعادة سيادة البلد وسلامته الإقليمية وإنشاء هيئة حكم انتقالية ذات مصداقية، وشاملة للجميع، وتتمتع بسلطة تنفيذية واسعة النطاق. ولا بد أن يتم ذلك في امتثال كامل لمبادئ جنيف الصادرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي أن يلي ذلك صياغة دستور جديد وإجراء الانتخابات.

وينبغي أن يكون الانتقال السياسي الحقيقي أولوية قصوى للمجلس ولجميع الجهات المعنية. وعلى أطراف النزاع داخل سورية وخارجها إثبات، بالأفعال لا الأقوال، أنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها وتنفيذ اتفاقاتها بما في ذلك آخر

أن الوقت قد حان لكي يستخدم المجلس الأدوات التي يحتاج إليها للاضطلاع بمهمته وإنهاء النزاع.

تؤيد السنغال الجهود التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سورية، وجميع الجهود اللازمة لتحقيق السلام الدائم والفعال في جميع أنحاء سورية والسماح بوصول المساعدة الإنسانية دون عائق. وتؤيد أيضا إنشاء مركز القيادة المشتركة من أجل تبادل المعلومات وتحسين التعاون لمكافحة الإرهاب. أرحب بالاقتراحات التي طرحتها مصر والتي يمكن أن تساعد كثيرا جيرانها في السعي إلى حلول سلمية. وترحب السنغال باعتماد استراتيجية مشتركة ومتسقة على الصعيد العالمي للتأكد من أن الإرهابيين الذين طردوا من الجمهورية العربية السورية لا يمكنهم الاستقرار في مكان آخر في شمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، في منطقة الساحل والصحراء.

بالمثل، يجب أن يسود السلام بين جميع الأطراف السورية بحسن نية بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وهذا السلام ممكن لأن الحرب لا يمكن أن تقرر مستقبل شعب بأكمله. وآمل أن يتحقق الزخم في الحوار الروسي الأمريكي لأن السلام سوف يتوقف على التوصل إلى اتفاق جاد بين هذين البلدين الكبيرين. وينبغي لنا أن نتأمل في حكمة رجل عظيم من القرن العشرين، جون فيتزجيرالد كينيدي. فقبل ثلاثة وخمسين عاما، وفي هذه المنظمة بالذات، قال هو نفسه العبارات التالية: "يجب وضع حد للحرب، وإلا فإن الحرب ستقضي على البشرية" (A/PV.1013، الفقرة ٤٠). فلنتخذ القرارات السليمة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد شيترو آبي، رئيس وزراء اليابان.

**السيد آبي** (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إن عنوان جدول أعمالنا اليوم، الحالة في سورية، مسألة ملحة. وهذه الأزمة الدولية الجارية تتطلب من مجلس

الأرواح البشرية والمنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المنظمات الإنسانية للنوايا الحسنة هناك شعب بأكمله يموت وينهار الاقتصاد والتراث الاجتماعي الثق، في الذي يعود لعقود لبلد بأكمله. فيلإ متى سيستمر هذا؟ إن القضية التي تجتمعنا تحت سقف واحد في الأمم المتحدة هي السلام. وهو ليس مرغوب فيه فحسب ولكنه ضروري. إنه ضروري ويمكن تحقيقه. إن ثمن السلام ليس أعلى من تكلفة الحروب. ومن المؤكد أن السنغال تأمل في أن يظل الحل التفاوضي للأزمة السورية ممكنا. لقد شهدنا أدلة على ذلك مؤخرا مع أول اتفاق لوقف إطلاق النار الذي تمكن فيه الروس والأمريكان من الاتفاق.

للأسف، سرعان ما أنتهك ذلك الاتفاق، ولكن إذا تم اتخاذ الطرفان التدابير اللازمة وتحملا نصيبهما من المسؤولية في المسألة، أعتقد أنه سيكون بوسعهما مساعدة مجلس الأمن في الاضطلاع بمهمته.

نقول في أفريقيا، عندما يتقاتل فيلان، يتأثر العشب. لقد وصل مجلس الأمن حدوده القصوى. ولا يمكن صياغة قرار بسبب حق النقض. ولهذا يجب إصلاح مجلس الأمن. هل يمكن نقض حق النقض، ربما يمكن ذلك، عندما يكون هناك خطر الإبادة الجماعية أو في حالة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية؟ هل ينبغي لنا أن نسمح لحق النقض بأن يمنع البشرية من الحق في إنهاء الحالة التي تتكشف أمامنا؟ إننا نرى مدى تأثير حركة اللاجئين السوريين إلى أوروبا. ويمكن أن تنهار العديد من الديمقراطيات تحت وطأة التطرف. ونلمس آثاره في شمال أفريقيا، فالإرهاب يمارس في سورية وليبيا ووصل إلى منطقة الساحل والصومال. هل يتعين علينا أن ننتظر حتى ينهار العالم تحت وطأة الأزمة السورية لكي نتصرف؟ أعتقد

الإنسانية العاجلة والمساعدة الإنمائية للشعب السوري والبلدان المجاورة. وركز هذا الدعم على ثلاثة مجالات.

أولاً، قدمت اليابان المساعدة إلى جميع السوريين داخل سورية وخارجها. ثانياً، قدمت اليابان الدعم لبرامج للتدريب المهني وبرامج بناء القدرات لدى النساء. ثالثاً، قدمت اليابان المساعدة للتخفيف من الأعباء التي تواجهها البلدان المجاورة لدعم الاستقرار الإقليمي. ومن المهم بصفة خاصة تعزيز الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام التطرف العنيف. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، دعمت اليابان الأراضي المحررة من التطرف العنيف من أجل تعزيز الاستقرار. وقدمت المساعدة إلى الأشخاص المهمشين اجتماعياً والذين لا يتلقون حتى المساعدة الأساسية.

وثمة مثال على ذلك، تعاونت اليابان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع العمالة الطارئة في شمال الأردن، حيث ارتفع معدل البطالة في خضم موجة اللاجئين السوريين. وهذا المشروع عضد عملية البحث عن العمل والمشاريع التجارية لأكثر من ١٠٠٠ شاب. وفي هذا الصدد، ذكرت نادية، المرأة الأردنية قائلة "لا يمكنني أن أنسى اللحظة التي علمت فيها عبر الهاتف بأني قُبلت في المشاركة في المشروع". نادية التي لديها ثلاثة أطفال اكتسبت المعرفة اللازمة لبدء عمل تجاري وقررت فتح متجر لأدوات الطبخ. ونعتقد أن تعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة وتطوير حس بالمشاركة في صفوف الشباب وسيلة فعالة لتهيئة مجتمعات مرنة ومتسامحة لمنع التطرف العنيف.

إن اليابان إذ تأخذ ذلك في الحسبان، قدمت أكثر من ١,٢٦ مليار دولار إلى سورية والعراق والبلدان المجاورة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ اليابان هذا العام برنامج مساعدة بقيمة ١,١٣ مليار دولار في سورية والعراق والبلدان المجاورة. وتركز اليابان بوجه

الأمن التحلي بالتضامن. وناقشنا مسألة سورية في قمة مجموعة الدول السبع التي انعقدت هذا العام، وأكدنا أهمية التعاون فيما بين أعضاء مجموعة الدول السبع. واليوم، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بذلك في مجلس الأمن.

نشجب بشدة الحالة الخطيرة التي وصل إليها وقف الأعمال القتالية على صعيد البلد بأسره استناداً إلى الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا. لقد التزم الفريق الدولي لدعم سورية بالأمس وأعيد تأكيد الالتزام على أن المجتمع الدولي ككل سيدعم الاتفاق. شاركت اليابان في ذلك الالتزام. ويجب على مجلس الأمن أن يشجع بقوة الانتقال إلى العملية السياسية التي في ظلها يتوقف العنف ويتحسن وصول المساعدة الإنسانية تحت قيادة المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا.

إن التحقيق المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد حدد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في الشهر الماضي. وأفادت التقارير في هذا الشهر، بأنه شنت هجمات في سورية باستخدام الكلور. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق في أي ظروف كانت. ويجب على مجلس الأمن أن يتحد من أجل محاسبة الجناة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. إن اليابان بوصفها عضواً في مجلس الأمن وفي الفريق الدولي لدعم سورية، تدعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الامتنال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن سورية.

بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، قدمت اليابان المساعدة غير العسكرية وساعدت في تهيئة مناخ يمكن أن يفضي إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. وما فتئت اليابان تدعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود ضد التطرف العنيف من خلال الجمع بين المساعدة

للقانون الدولي، الأمر الذي يعكس عدم الاحترام المطلق، وتجاهل وازدراء أطراف النزاع لقيم البشرية.

وتتضمن ماليزيا مع الأصدقاء الآخرين لسورية في المساعدة على التخفيف من حدة حالة المواطنين في خضم هذه الحقيقة القائمة. وفي هذا الصدد، اتخذنا بعض الخطوات، بما في ذلك التبرعات المالية والعينية المتواضعة المباشرة إلى السوريين المحتاجين، ولا سيما في المناطق الحدودية. كما تعهدنا باستقبال عدة آلاف من السوريين الفارين من العنف في وطنهم، ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هذه المبادرة قد نفذت.

ولا يزال النزاع الدموي الذي طال أمده في سورية يختبر بشدة قدرة مجلس الأمن على الاتحاد حول نهج مشترك من أجل التوصل إلى حل سياسي موثوق ومستدام للأزمة. وقد تفسى النزاع منذ عام ٢٠١١، مما ولد أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة نسعى جميعاً جاهدين لاحتوائها، فضلاً عن توفير فضاء وهيئة بيئية مواتية للنمو السرطاني للإرهاب، وأبرزها ظهور تنظيم داعش، الذي يتردد صدى أعماله البشعة وفظائعه الوحشية في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل هذه الخلفية، يجب على المجلس أن يظل حازماً، وأن يواصل السعي من أجل وحدة وتماسك كل من هدفه وعمله كي يتمكن من أداء المسؤولية الموكلة إليه. بموجب الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين بفعالية. وفي معرض الإشارة إلى الأشكال المختلفة المتبعة في عملية السعي إلى حل النزاع السوري، أود أن أشدد على أنه لا يمكن تهميش المجلس على الإطلاق، وأن له دوراً محورياً يؤديه.

في هذه المرحلة الحرجة، وعلى الرغم من بعض الانتكاسات التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة في الأيام الأخيرة، فإن مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين روسيا والولايات المتحدة في ٩ أيلول/سبتمبر، تمثل أحدث جهود ملموسة صوب وقف

خاص على تنفيذ المعونة الإنسانية، بما في ذلك توفير الأغذية والمياه واللقاحات، فضلاً عن تقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك في مجالي التعليم والتدريب المهني بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

غير أن نجاح جهود اليابان يتوقف على كيفية حل الأزمة السورية الراهنة. وتؤكد اليابان مجدداً تصميمها، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، على العمل بشأن المسألة بطريقة مسؤولة لأن وقف إطلاق النار، أولاً وقبل كل شيء، أمر مهم للغاية. مرة أخرى، ستواصل اليابان العمل بشأن هذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد احمد زاهد حميدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ماليزيا.

**السيد حميدي** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وترؤس أعمال المجلس اليوم. تعتقد ماليزيا أن هذه الجلسة حسنة التوقيت وهامة جداً في ضوء آخر التطورات في سورية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقدير وفد بلدي لقيادة نيوزيلندا القوية، إلى جانب إسبانيا ومصر، ولا سيما على جهود مجلس الأمن لمعالجة البعد الإنساني للنزاع السوري.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أسمى آيات التقدير والاحترام لجهود الأمم المتحدة الدؤوبة في قيادة الاستجابة الدولية للأزمة السورية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، على حضورهما ومشاركتهم اليوم.

تشعر ماليزيا بالرعب والسخط إزاء الهجوم على قوافل المساعدة الإنسانية التي تدعمها الأمم المتحدة بالقرب من حلب ليل الاثنين. ونحن ندين بشدة قتل المدنيين العزل والعاملين في المجال الإنساني في هذا الحادث بوصفه انتهاكاً صارخاً آخر

وفي حين أن بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522)، المرفق) لا يزال ذا أهمية، ترى ماليزيا أن المضي قدما بالعملية السياسية ينبغي أن يسترشد بأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المتخذ بالتوازي مع تنفيذ الترتيب بين روسيا والولايات المتحدة في ٩ أيلول/سبتمبر. وندعو جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين إلى دعم سبل المضي قدما كما حددها المبعوث الخاص دي ميستورا.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن ماليزيا لا تزال ملتزمة بالسعي إلى المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المختلفة التي ارتكبت أثناء النزاع في سورية. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء المهتمين، وسوف ندعم المبادرات صوب تحقيق هذه الغاية.

كما أود أن أعرب عن بالغ تقدير ماليزيا واحترامها لمنظومة الأمم المتحدة وللعديد من الجهات والوكالات الفاعلة في المجال الإنساني الأخرى، الذين يكدحون في الميدان بلا كلل ويعيدون بعض الأمل والكرامة إلى شعب مزقته الحرب. ولا يمكن أن نأمل أبدا في تسديد هذا الدين؛ ومع ذلك، يتعين علينا جميعا أن نضع جهودنا للتوصل إلى حل سياسي دائم، بحيث تصمت المدافع، ويمكن أن يبدأ قريبا تحقيق السلام والمصالحة وإعادة بناء الأمة السورية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ديلسي إيونا رودريغث غوميث، وزيرة سلطة الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية فتزويلا البوليفارية.

**السيدة رودريغث غوميث** (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يمثل اليوم، وإذ نحتفل باليوم الدولي للسلام، اللحظة المثالية لبحث الحالة في البلد الشقيق الذي هو جزء من حركة بلدان عدم الانحياز، وهو الجمهورية العربية السورية.

العنف أولا، وبعد ذلك وضع أسس عملية سياسية شاملة وذات مصداقية بشأن مستقبل سورية.

كما استمعنا بعناية إلى آراء الأمين العام والمبعوث الخاص دي ميستورا بشأن إمكانية وضع اتفاق لتقاسم السلطة بين أطراف النزاع. ونحن نفهم أن الهدف الأساسي من هذه المقترحات هو إنهاء الأعمال القتالية، وهو هدف تؤيده بقوة.

بوصف ماليزيا عضوا حاليا في المجلس، فإن دعمها لقراراته بشأن سورية، هو دعم ثابت، وخاصة تلك المتعلقة بوقف العنف والوضع الإنساني.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال بوصفهم أشد الفئات ضعفا في أي نزاع عنيف. لقد شعرنا بالصدمة حتى النخاع جراء قصف مستشفى للولادة في إدلب، الذي أدى إلى سقوط الرضع على الأرض وهم داخل حضانتهم. وقد تألنا لرؤية صور أطفال يلفظون أنفاسهم الأخيرة بعد تعرضهم للهجوم بالأسلحة الكيميائية؛ كما فجعنا لمشهد الطفل عمران دقيش البالغ من العمر خمس سنوات وهو يجلس بصمت، وحيدا ومصدوما، ينتظر في سيارة إسعاف بعد سحبه من تحت أنقاض منزل أسرته؛ للأسف، لم يكتب لكثيرين آخرين الخروج على قيد الحياة.

وعلى الرغم من الحوادث المروعة الكثيرة لأطفال يجري قصفهم وتجويعهم وإطلاق الغاز عليهم، يبدو أن أطراف النزاع في سورية يعمدون إلى التخلي عن كل منطلق وإنسانية، غير قادرين على القول "لقد طفح الكيل" لمنع وقوع المزيد من الضحايا، ولا سيما بين الأطفال. ونحن نطالب بقوة بأن تحترم الأطراف المتصارعة القانون الدولي الإنساني، خاصة في توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وفي حماية المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك الأطفال، وعمال الإنقاذ أو الإغاثة، والمدارس والمستشفيات.

المواطنون، من حكوماتنا. لقد سئم المواطنون من بعض القوى التي تحاول التحكم في العالم. هذا ما سئمنا منه. لقد سئمنا غياب المعايير والقواعد التنظيمية، لأن حكوماتنا تتقيد بالنظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة والمعاهدات الدولية.

وقبل بضعة أيام تحديدا، يوم السبت ١٧ أيلول/سبتمبر، عندما اجتمعنا في مارغاريتا في مؤتمر القمة التاريخي لحركة بلدان عدم الانحياز، شهدنا بشكل مؤلم وصادم، هجوم الولايات المتحدة على جيش بلد شقيق، هو الجمهورية العربية السورية. ويسرت تلك الحادثة تقدم الجماعات الإرهابية على أرض الواقع. وكم سنرى من هذه الأخطاء؟ ومن السهل للغاية القول بأننا قد ارتكبنا أخطاء. ولكن هذه الأخطاء تكلف مئات الآلاف، بل الملايين من الأرواح البشرية. ولا يمكننا ببساطة أن نظل صامتين أمام هذه الحالة، عندما يقال لنا بأن أخطاءنا قد ارتكبت. ويوجد مسؤولون عن ارتكاب تلك الأخطاء، ودعونا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات.

وعندما نرى محاولة الجماعات الإرهابية أن تحل محل الحكومات الشرعية وتتجاهل إرادة الشعب، فإننا نسأل أنفسنا في هذا المكان، الذي نحن مسؤولون فيه عن صون السلم والأمن الدوليين، من الذي يدعم الإرهابيين، ومن الذي يزودهم بالأسلحة ومن الذي يمول الدعم اللوجستي لهم. وتلك حقائق لا يمكن التستر عليها. أو يجب أن نتنظر ١٠ سنوات أخرى قبل معرفة الحقيقة؟.

ولا يمكننا مواصلة الكذب على العالم بلا خجل وبشكل غير أخلاقي. ونرى بوضوح، في جمهورية فتزويلا البوليفارية، أن دستورنا يعتبر تطوير السلام ليس مبدأ أساسيا فقط، بل حقا أساسيا. إننا ندعو إلى حق الشعب السوري في تحقيق السلام والتنمية والحفاظ على حقه في السيادة. وفي هذا الصدد، نود الانضمام إلى أي جهد يرمي لتعزيز الحل السياسي السلمي، وقبل كل شيء إلى احترام مؤسسات الجمهورية العربية السورية وإلى سيادة ذلك البلد الشقيق، وسلامته الإقليمية.

صادف يوم ٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، قبل أيام قليلة، مرور سنة بالضبط منذ نشر الصورة التي هزت المجتمع الدولي: صورة الجثة الهامدة للطفل إيلان كردي على شاطئ في تركيا. وحركت تلك الصورة حقا ضمير البشرية، مجسدة كما تفعل المأساة الإنسانية التي يعيشها البلد: ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل؛ ٦,٦ مليون مشرد داخلي؛ ١٣,٥ مليون شخص يبرون بحالات طوارئ إنسانية؛ و ٤,٨ مليون لاجئ. واعتاد المجتمع الدولي، ونحن نأسف بشدة إذ يتعين علينا قول ذلك، على هذه الأعداد كما لو كانت جزءا من الحياة اليومية العادية.

لقد فقدنا البعد الإنساني لما يحدث فعلا في الحالة في سورية. والسؤال المطروح هو كيف وصلنا إلى هذه المرحلة. فهي لم تحصل صدفة، أو نتيجة تدخل إلهي. لقد حدثت جراء تدخل القوى الدولية التي تنتهك القانون الدولي من خلال انتهاك سيادة سورية، واستقلالها والمقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وسعت إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية، متجاهلة رغبة الشعب السوري.

ونحن لم نصل إلى هذه المرحلة بالصدفة. لقد سمعنا عن استخدام أسلحة كيميائية. ويجب البحث عن الحقيقة لأنه، وبينما يشعر المجتمع الدولي بقدر كبير من الأسف، فقد وقع أيضا ضحية للأكاذيب الإمبريالية. أو ربما نسينا حالة العراق، حيث أدى الوجود المحتمل لأسلحة الدمار الشامل إلى تدخل عسكري في ذلك البلد، في الشرق الأوسط. ولم يجر ذلك لتوفير السعادة، أو التقدم أو التنمية، بل لزرع بذور العنف والموت والدمار. وتمثل الهدف الوحيد في الاستيلاء على الموارد الطبيعية وموارد الطاقة لذلك البلد الشقيق، الذي هو أيضا عضو في حركة بلدان عدم الانحياز.

ولا يمكن استمرار المجتمع الدولي في سماع الأكاذيب التي تطلقها مراكز القوى من خلال شبكات وسائط الإعلام. لقد سمعت هنا أن المواطنين تعبوا من حكوماتهم. لا، لم نسأم، نحن



كله، شهدنا هجمات عشوائية على الأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس.

وأولئك الذين تمكنوا من الفرار ليس بوسعهم العودة لديارهم. وتم تدمير حياتهم، وتفريق أسرهم والقضاء على مستقبلهم. إنهم لا يفهمون المصالح الاقتصادية أو السياسية أو الاستراتيجية. إنهم يريدون حلاً، واتخاذ إجراءات والتزامات سياسية قوية.

ولهذا السبب، نجتمع اليوم هنا، لتتحمل المسؤولية التي أسندت لمجلس الأمن. ويحتاج السكان السوريون ردا عاجلاً من كل واحد منا هنا في هذه الجلسة. ولذلك، يجب علينا أن نجد التزامنا، ونضع خلافاتنا جانبا ونلتزم بالتوصل إلى حل تفاوضي يمكننا من الخروج من الأزمة الحالية. ويتطلب الحوار بأن تتقيد جميع الأطراف فوراً بالتزاماتها المترتبة عليها. بموجب القانون الدولي، خاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الضروري احترام أحكام قرارات المجلس.

وقبل أكثر من أربعة أشهر، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع المسلح. لكن ورغم مشاركة أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم القرار، إلا أن قصف المستشفيات قد استمر.

وما من خطأ يمكن أن يبرر تصرفات من هذا القبيل بينما يستمر الهجوم على من هم أكثر هشاشة.

ونحن ندين الاستخدام المتزايد للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين، الآن ودائماً، لكونها من أكثر الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي، ونرفض استخدام البراميل المتفجرة التي تلحق بالسكان المحليين أضراراً يعجز عنها الوصف. ويجب أن تحدد آلية التحقيق المشتركة أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن ذلك. وفي هذا السياق، أكرر بأقوى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية أوروغواي.

السيد نين نوفوا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة نيوزيلندا على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى الزاهرة بالمعلومات، لتناول أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، ألا وهو الصراع الحالي في سورية، الذي ركزنا عليه منذ البداية. وتعرب أوروغواي عن تقديرها بوجه خاص لهذه الجلسة، لأننا مقتنعون بأنه بوسع مجلس الأمن القيام بالمزيد من أجل تعبئة الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حلول طويلة الأجل عن طريق التفاوض، لما فيه مصلحة الشعب السوري.

ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر، لتحليل الوضع في الشرق الأوسط. وفي كل تلك الجلسات، يشدد جميع أعضاء المجلس بشكل قاطع على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول للأزمة. وأكد بلدي خلال تلك الجلسات، على الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجه الشعب السوري، والحاجة إلى المضي قدماً من أجل التوصل إلى حلول سياسية مستدامة. لقد اتفقنا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير في هذا الصدد. ومع ذلك، نجتمع مرة أخرى اليوم لمناقشة ما يمكن أن نقوم به، وينبغي لنا القيام به.

ويساورنا القلق جراء أنه رغم الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، لم نتوصل إلى الحلول الفعالة لحل الصراع الحالي. ولم تتمكن من التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق السلام الدائم، أو إنهاء معاناة ملايين الأشخاص. وبعد خمس سنوات من الصراع، لا تزال نشهد فقدان آلاف الأرواح البريئة. وشهدنا انتهاكات لجميع حقوق الإنسان للسكان المدنيين. وقد لاحظنا استخدام تكتيكات حرب مثل التجويع. وكافحنا من أجل التغلب على العقبات القائمة أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. والأسوأ من ذلك

بالنا أن الالتزام بالسلم والأمن في المنطقة ومع الشعب السوري أصبح الآن التزاماً مشتركاً.

إن الصور الصادمة التي تروعا بويلات هذا النزاع باستمرار إنما تذكرنا بالدور الأساسي لهذه المنظمة وما ينبغي لنا عمله. وهو في متناولنا. نستطيع، بل ويجب أن نبذل المزيد من الجهد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - مارك إيرو، وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا.

**السيد إيرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بينما سورية غارقة في ويلات المأساة منذ خمس سنوات، وكل يوم يمر يدفع البلد إلى الانزلاق في مزيد من الفوضى وشعبها إلى مزيد من الرعب، يصبح العمل معاً سعيّاً لإنهاء النزاع أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية. شعوب العالم توجه أنظارها إلينا. وسيكون حكمها علينا قاسياً إن فشلنا في المهمة التي عهد بها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن.

لقد وقعت الولايات المتحدة وروسيا اتفاقاً في الأسبوع الماضي. وفرنسا رحبت بهذا الاتفاق كونه استجابة لحالة طارئة - أي إنقاذ أرواح بشرية. ولسنوات خمس، يتحمل المدنيون أفدح الخسائر لتلك الحرب المروعة. وحلب، مدينة الشهداء، باتت رمزاً لأهوال تلك الحرب. يجب أن يتوقف القتال، ويجب أن يتسنى إيصال المساعدة الإنسانية، ويجب إطلاق الزخم للسلم بغية التوصل إلى حل سياسي يشمل إعادة الإعمار وعودة اللاجئين الذين فروا بالملايين.

وجميعنا حول هذه الطاولة نعلم مدى فداحة الموقف، كما برهنت التطورات الأخيرة على ذلك، للأسف. ولكن، مرة أخرى، ساد منطق العنف؛ مرة أخرى، انهارت الهدنة؛ مرة أخرى، واصل النظام السوري استراتيجيته العسكرية

العبارات إدانة أوروغواي لأنشطة الجماعات الإرهابية التي تعمل في المنطقة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التماس أي مرير لمثل هذه الأعمال، سواء كان سياسياً أو أيديولوجياً أو فلسفياً أو طائفياً أو إثنياً أو عرقياً أو من أي طابع آخر. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء الأثر المزعزع للاستقرار بشكل متزايد لتلك الجماعات في النزاع الدائر في سورية، والذي يؤثر سلباً على إمكانية التوصل إلى حلول مستدامة للنزاع المشار إليه آنفاً.

لذلك، فيلى جانب الجهود السياسية المبذولة من أجل تسوية النزاع السوري، نرى أنه من الضروري تجديد الالتزام بتنفيذ تدابير فعالة وكفؤة لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، مع اتباع نهج شامل طويل الأجل. وبالمثل، يجب أن تبذل جهود أكبر فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة وتنظيم التجارة وكفالة التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وهذا القرار يقتضي التزاماً من جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وهو ما نطالب به بكل تواضع.

ويجب أن نواصل دعم المبعوث الخاص للأمم العام، السيد ستيفان دي مستورا، في عمله وجهوده. فلا بد من استعادة الحوار بين الطرفين للتوصل دون إبطاء إلى حل سياسي وسلمي بقيادة سورية لا يضع في الحسبان شيئاً خلاف مصالح الشعب السوري. وتشدد أوروغواي على أهمية أن تحظى تلك العملية بدعم الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الرئيسية في النزاع.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء هشاشة الاتفاقات الأخيرة لوقف إطلاق النار. ونحن مقتنعون بأنه من دون الامتثال الصارم من جانب كل أصحاب المصلحة، لن يتسنى التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد يكفل السلام للشعب السوري. وبالمثل، فإن إيصال المساعدة الإنسانية دون انقطاع أمر أساسي، وضمنات إيصالها على نحو فعال ترتبط ارتباطاً مباشراً بوقف إطلاق النار المشار إليه. فلا يمكن القيام بعمل إنساني من دون وقف إطلاق النار. ويجب ألا يغيب عن

وإنني أشدد على ما للفعالية من أهمية بالغة إن أردنا أن يشعر السوريون بأثر ملموس لوقف الأعمال القتالية. لذلك، يجب إيصال المساعدات الإنسانية. فلا يمكن أن تخضع لمساومات النظام أكثر من ذلك. ويجب أن يتوقف كل القصف للمدنيين وجماعات المعارضة المعتدلة. والرقابة الصارمة لذلك أمر حيوي الأهمية. فقد علمتنا التجربة أن النظام يستغل الهدنة، المطبقة محلياً، في تركيز جهوده العسكرية على جبهات أخرى. إذاً، لم لا نطالب النظام بأن يضع كل جنوده في مواقع تجميع للقوات، لأن فعالية الهدنة تتوقف على ذلك؟ وأقترح، باسم فرنسا، أن يعكف مجلس الأمن عملياً على تحقيق تلك الغاية.

والمطلب الثاني هو العدل، الذي يتطلب عدم تجاهل أي جريمة، ولو كان ذلك مقابل الهدنة. وقد ثبت أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية، كما استخدمها تنظيم داعش. ولا بد من معاقبة مرتكبي تلك الجرائم. ولن يكون هناك سلام دائم في سورية إذا كان هناك إفلات من العقاب. ولذلك من واجب مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يدين تلك الهجمات ويعاقب مرتكبيها. إنه واجب أخلاقي، ولكنه أيضاً التزام من جانب المجتمع الدولي، الذي يريد إزالة الأسلحة الكيميائية إلى الأبد.

والضرورة الثالثة هي الاستدامة. يجب أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار مستداماً، فمن الضروري تهيئة الظروف للسلام في المستقبل. إن ترتيب الحوكمة الجديدة يجب أن يفتح الآفاق السياسية ويوجد الفضاء الجماعي. وبالتأكيد، لا يمكن للمرء أن يذكي أملاً جديداً في شخص يفرق السوريين وينشر في الغالب الموت والدمار. إن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أثاره السيد دي ميستورا مرة أخرى قبل برهة، يوفر خارطة طريق للانتقال السياسي ونقل السلطة.

الخرقاء بعناد، رغم أن الحل العسكري مآله إلى الفشل. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان الهدف غير المعلن، في نهاية المطاف، هو سقوط حلب والتقسيم الفعلي والسيطرة الفعالة على سورية.

لقد استمرت هذه الحلقة المفرغة طويلاً بما فيه الكفاية. وفي أتون هذا النزاع، حيث يزيد غير المعروف كثيراً عن ما يعرف، هناك أمر واحد مؤكد - إذ بعد خمس سنوات من الحرب التي أودت بحياة أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص وشردت الملايين، من الواضح أن ما من أحد يمكن أن ينتصر بالقوة. لن يكون هناك فائز خلاف المنظمات الإرهابية التي ستواصل الاستفادة من الفوضى العارمة السائدة. وإذا كان هناك يقين واحد بشأن هذا النزاع، فهو أن نتائجه لا يمكن إلا أن تكون سياسية.

وفي مواجهة المأساة السورية ومخاطر الفشل، فقد انتهى وقت إعادة النظر والحسابات ضيقة الأفق والاعتبارات التكتيكية والمراوغات، داخل مجلس الأمن وخارجه. علينا أولاً أن نتأكد من استدامة وقف الأعمال القتالية. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق الروسي - الأمريكي هو الآن، وأكرر، الاقتراح الوحيد على الطاولة. ولكن يجب أن تكون الرؤية أمامنا واضحة؛ فالانتهاكات العديدة على أرض الواقع في أغلبيتها الساحقة من أعمال النظام وحلفائه. والقصف الآثم لقافلة إنسانية في حلب، الذي تردد ذكره عدة مرات هذا الصباح، قد أثار الرأي العام العالمي. وهو أيضاً مثال مؤسف لدوامة العنف. والقصف المستمر للمرافق الطبية والموظفين هو جانب آخر. ويجب الكشف عن الحقيقة الكاملة وراء تلك المآسي ورعايتها، كما أشار الأمين العام في وقت سابق. واجبتنا الأخلاقي المشترك هو توحيد الجهود من أجل ضمان احترام وقف الأعمال القتالية. وضمان التنفيذ الفعال والعادل والدائم للهدنة يجب أن يكون التزامنا الجماعي.

مقترحات للتفاوض؟ لا شيء حتى الآن. ولذلك فإن عبء الإثبات يقع على النظام وحلفائه.

وأخيراً، فإن الأمر المعرض للخطر في سورية هو أيضاً المعركة الكبرى ضد الإرهاب. وهذا الكفاح لم ينته، ولا ينبغي له ذلك. بل يجب أن يستمر، ضد داعش وجميع الجماعات الأخرى في سورية التي تتبنى نفس الإيديولوجية والعنف، بما في ذلك، مرة أخرى، داعش وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة. وتكرر فرنسا مرة أخرى أن ذلك يجب أن يشمل جميع الجماعات المسلحة غير الجهادية، التي ينبغي أن تتأى بنفسها عن تلك المنظمات الإرهابية - وبسرعة.

إن فرنسا تؤدي دورها في هذا الكفاح المشترك للمجتمع الدولي ضد الإرهاب إلى جانب التحالف. ونحن نعمل عسكرياً ضد داعش ومستعدون للقيام بالشيء نفسه ضد أي جماعة إرهابية، والتي يجب أن نمنعها من استغلال الهدنة لتقوية نفسها والازدهار. ولكن لا شيء سيكون أكثر فائدة في مكافحة داعش من تعبئة جهودنا الجماعية لضمان أن تجد سورية في نهاية المطاف مرة أخرى طريقها نحو السلام والاستقرار. وإذا استسلمنا للعجز والحتمية وتراخينا، فأعتقد أننا سوف نتحمل مسؤولية كبيرة. وتقول الصحافة منذ الآن إن كل شيء قد انتهى، مبيّنة بشكل قاطع بأننا قد فشلنا وأنه ليس هنالك حتى فرصة ضئيلة ننتهزها لوقف إطلاق النار. وعلينا هنا أن نبرهن على أن هذا غير صحيح وأنه لا يزال هناك أمل. ويجب أن نثبت أننا لا نريد أن نكون متواطئين في سقوط حلب - التي أقول مرة أخرى إنها مدينة شهيدة - أو في استشهاد الشعب السوري. وفرنسا لن تستكين لذلك. ولقد استمعت إلى بيانات هنا هذا الصباح تلهمني للتمسك بذلك الأمل.

وما نحتاج إليه هو دفقة من الإرادة ودفقة من المسؤولية ودفقة من الوحدة لإنهاء نزاع طال أمده أكثر مما ينبغي. وهذا هو النداء الذي أطلقه أمام المجلس اليوم باسم فرنسا.

وتتحمل الولايات المتحدة وروسيا بالطبع مسؤولية خاصة عن تنفيذ الاتفاق الذي تم التفاوض عليه: فهما تشاران رئاسة الفريق الدولي لدعم سورية. ولكن كما قلت في اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية، وكذلك لسيرغي لافروف ولجون كيري، وكما قلت هنا أمام الأعضاء، فإن فرنسا مقتنعة بأن الحشد الجماعي للجهود هو وحده ما سيجعل من الممكن تحقيق الأهداف التي ذكرتها للتو. ويجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم. وصحيح أن لهذا النهج قيمته، ولكن أيضاً له حدوده. لذلك فإن فرنسا على استعداد لتحمل مسؤوليتها كجزء من آلية الرصد الجديدة الموثوقة والفعالة التي نقتربها. ويجب أن تمكن هذه الآلية من إجراء تقييم مشترك لانتهاكات الهدنة والعقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك تحديد العواقب. ويجب أن نترك وراءنا نهج الاتهامات المتبادلة، التي تسببت في فشل الاتفاقات السابقة ولم تفض إلى جو من الثقة. وهناك الكثير من الريبة - وهو شعور لاحظته أيضاً في اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية. ولذلك يجب علينا تهيئة الظروف الملائمة للمضي قدماً. ولذلك، فإنني أقترح هنا آلية رصد جديدة. وقد وزعتُ هنا على جميع أعضاء المجلس والفريق الدولي لدعم سورية الورقة غير الرسمية التي أعدناها للمناقشة.

وبمجرد أن تطبق هدنة فعالة ونضمن وصول المساعدة الإنسانية، التي هي الأولوية، يمكن استئناف المفاوضات بشأن عملية انتقال سياسي حقيقي. ونحن نعرف ما هي المعايير، أي بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، اللذين أشار إليهما في كثير من الأحيان المتكلمون السابقون. وقد قدمت اللجنة التفاوضية العليا مقترحات، وهي على استعداد للاضطلاع بدور بناء من أجل سورية منفتحة وديمقراطية وتحترم تنوعها. وما الذي شهدناه من النظام غير الدعاية وأساليب المماطلة؟ ولكن هل من

الحالة الإنسانية، على الرغم من أنني لن أشير إلى النتائج المترتبة على انتهاكات القوانين الدولية الإنسانية، التي هي واحدة من النتائج الرئيسية للتراع. لقد تكلمنا عن هجمات ضد المدنيين. وتكلمنا عن هجمات ضد المرافق الطبية. وأشرنا إلى استخدام الأسلحة المحظورة.

وهناك نتيجتان لكل ذلك. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم.

ومنذ بعض الوقت، اقترحت إسبانيا إنشاء محكمة جنائية دولية متخصصة في جرائم الإرهاب تقوم بالمقاضاة على الجرائم التي لا تمتلك المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية سلطة المحاكمة عليها. وكما أشار زميلنا الماليزي، فقد كانت إسبانيا - جنبا إلى جنب مع نيوزيلندا ومصر - رائدة بشأن القضايا الإنسانية في مجلس الأمن، حيث إنها مجال نعتبره ذا أهمية خاصة.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فلدى إسبانيا خبرة واسعة النطاق في كل من أنماطه المحلية والدولية. وأنا إذ أتبادل أفكاراً بشأن هذا الأمر مع المجلس، أود أن أشير إلى أننا نتعامل مع ثلاثة مستويات من العمل. الأول هو السعي إلى العمل على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق القضاء على المحافل والحركات التي تصدر الإرهاب إلى بقية العالم. ويتم ذلك من خلال التحالف الدولي الذي تعد إسبانيا عضواً نشطاً فيه. وعلى الصعيد الوطني، يجب أن نقضي على تدفق المقاتلين الأجانب الذين يتحركون ذهاباً وإياباً بين بلداننا وسورية، فضلاً عن القضاء على التدفقات المالية والاتجار بالأسلحة. وعلى الصعيد المحلي في سورية، من الأهمية بمكان أن نقوم بفصل الصالح عن الطالح - أي فصل جماعات المعارضة المعتدلة عن تلك الإرهابية الواضحة. وأفكر بصفة خاصة في داعش وجبهة النصرة، حسبما أعتقد أنه يمكننا أن نتفق جميعاً على ذلك. ومع ذلك، يجب علينا أيضاً أن نقنع العشرين جماعة التي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسي مانويل غارسيا مارغايو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد غارسيا مارغايو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيركز بياني على الآراء السابقة بشأن التراع، والحالة الإنسانية، وملاحظات عن الإرهاب، والعملية السياسية ودور الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتصورات السابقة، فإننا نتفق جميعاً على أن جذور التراع، كما هو الحال في النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط، تكمن في انعدام الأنظمة السياسية القادرة على ضمان التماسك بين مختلف المجتمعات التي هي متنوعة في جوهرها. ونتيجة لذلك، كما قالوزير الخارجية الفرنسي للتو، لن نتفع الحلول الجزئية أو المؤقتة. وعلى النقيض من ذلك، نحن بحاجة إلى حلول دائمة ومستقرة تعالج جميع المشاكل. كما أوافق على أنه ليس هناك وقت نضيعه. وفي الوقت الراهن أمامنا مساران. الأول هو إطار سياسي لمعالجة التراع، بما في ذلك مجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سورية، والثاني هو أساس قانوني لحل المشكلة، أي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي نحن جميعاً ملزمون به. وما ينقصنا هو الشجاعة والإرادة السياسية لكفالة الامتثال لقراراتنا وما يكفي من الخيال لتصور العملية السياسية التي تؤدي إلى وضع حد نهائي للتراع.

تتعلق النقطة الثانية التي أود أن أثيرها بالبعد الإنساني. ولن أكرر إحصاءات العواقب الرهيبة للتراع في سورية. فنحن جميعاً نعرفها. ولن أشير أيضاً إلى آثار التراع على البلدان المضيفة، التي تتحمل العبء الهائل من اللاجئين. لقد سمعنا عن ذلك بالأمس في جلسة حضرناها جميعاً. ولن أشير إلى العواقب المترتبة على أوروبا. ولكن فلنعلم أن الزيادة، في جزء كبير منها، في حركات الغوغائية وكرهية الأجانب هي بسبب تأثير اللاجئين في بلداننا. ولكن، كما قلت، أريد أن أتكلم عن

قطعا مسؤوليتنا جميعا. ويجب كفالة وصول المعونة الإنسانية إلى الأفراد والسكان والمجتمعات المحلية التي تعاني أشد المعاناة. ويجب تيسير إجراء حوار سياسي. وهذه مسؤولية مجلس الأمن، والفريق الدولي لدعم سورية، ولا سيما البلدان التي يمكن أن تمارس مزيدا من النفوذ على أطراف النزاع، أيا كانوا. وبينما يمكننا أن نرى تطور حرب لا نهاية لها في سورية، هناك جهات فاعلة خارجية تستغل النزاع في حين أنها لا تثيره فعليا.

وأود أن أختتم بالاقتراب من المفكر الإسباني سلفادور دي مارادياغا - الذي كان هو نفسه موظفا مدنيا دوليا - الذي خاطب المعارضة الداخلية والخارجية في عام 1951، بعدما انتهت أخيرا الحرب الأهلية الإسبانية، متكلميا في هذه المنظمة ذاتها، بالعبارة التالية:

”فأولئك الذين اختاروا الحرية ذات مرة وفقدوا أراضيهم والذين اختاروا الأرض وفقدوا حريتهم اتحدوا مجددا ليضئوا الطريق الذي سينتهي بنا معا إلى كل من الأرض والحرية“.

آمين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بورييس جونسون، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد جونسون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثير وزير الخارجية كيري بأنني لا أعتقد أن شعوب العالم يحدعها بأدنى شكل ما يجري في سورية. فهم يعلمون أن هذه ليست مجرد حرب أهلية؛ إنها حرب وحشية بالوكالة، نزاع يجري تغذيته وتسليحه والتحريض عليه وحمائته وجعله أكثر بشاعة من خلال الإجراءات التي تتخذها حكومات ممثلة في هذه القاعة وتقاعسها عن العمل. إنهم يتطلعون إلينا -

لم تقرر بعد مع أي جانب ستقف بأن تقرر إلى أي جانب تقف، وينبغي لنا عندئذ استخلاص النتائج المناسبة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية التي ذكرتها سابقا، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون إجراء الحوار وتحقيق المصالحة داخل المجتمع السوري. وأرى أننا جميعا نتفق على أنه بداية، لا يوجد حل عسكري. ولا يمكن لأي طرف كسب الحرب، وإذا لم يكن هناك أي حل عسكري، علينا التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس الحوار. بيد أنه لا يمكن أن يكون حوارا من أحل الحوار في حد ذاته؛ بل يجب أن يكون حوارا يهدف إلى التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية، وصدقوني، فالإسبان على علم ببعض هذه الأمور. ولكنني أرى أن هناك بعض الشروط الضرورية إذا أريد لذلك الحوار أن يتوج بالمصالحة.

فينبغي على جميع أطراف النزاع أن يفهموا أن سورية الجديدة لن تكون تحديدا سورية التي حاربوا أو قاتلوا من أجلها، بل ستكون سورية الدار المشترك لجميع أصحاب المصلحة من ذوي النوايا الحسنة الذين لديهم رغبة حقيقية في السلام. وللوصول إلى سورية الجديدة تلك، يجب تلبية العديد من الشروط. الأول هو عودة المنفيين، الذين لن يكون من الممكن بناء سورية جديدة بدون تعاونهم. والثاني هو تجنب تفكيك المؤسسات، بغية تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعنا فيها في العراق وليبيا. والثالث هو فهم أن سورية التي نريدها هي سورية واحدة، حيث يُحترم مبدأ السلامة الإقليمية - فلا يمكننا قبول إمكانية أن ينتهي النزاع بتقسيمها أو التسامح مع هذه الإمكانية - سورية تتسم بالتعددية، حيث إنها مجتمع متعدد وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان.

ولكي يصبح ذلك ممكنا، وإطلاق عملية سياسية يمكن أن تؤدي إلى سورية الجديدة هذه، هناك بعض الشروط المسبقة الضرورية. فيجب ضمان وقف إطلاق النار، وهذه

ولكن، قبل كل شيء، يجب أن نستخدم هذه اللحظة، وبصفة خاصة المناقشة العامة للجمعية العامة، للحفاظ على أي قوة دافعة متبقية لهذا الزخم الثمين في عملية كيري - لافروف. ومرة أخرى، أود أن أشيد بكل من السيد كيري والسيد لافروف على ما بذلوه من جهود لإنجاز ذلك والمضي به قدماً. يمكننا أن نفعل ذلك. والموجودون هنا في هذه القاعة يمكنهم أن يفعلوا ذلك. يمكنهم المساعدة على تحقيق وقف لإطلاق النار؛ وقد أثبتوا ذلك من قبل. يمكنهم إطلاق المحادثات من جديد، ويمكننا أن نتناول هذه المسائل بروح من التوفيق.

ولكن لا يمكننا أن نتحلى بتلك الروح للتوفيق أو إجراء المحادثات أو وقف إطلاق النار من دون الإرادة - كما قال معالي وزير الخارجية السيد غارسيا مارغايو عن حق في بيانه - والنوايا الحسنة للأشخاص الموجودين في القاعة. وأؤمن أنه من الممكن التحلي بهذه الإرادة وهناك آفاق للتوافق. أعتقد أن الصورة تبدو الآن قائمة للغاية. فلنواجه ذلك الأمر. قد تأتي أحلك اللحظات أحيانا قبل بزوغ الفجر.

وما أود حقاً أن يفكر الجميع فيه اليوم هو ما يلي. إن اجتماعنا هنا مرة أخرى بعد عام وكلنا غضب ولا يزال هناك قصف بالقنابل وقتل وذبح ومذابح في سورية، حينها فإنني أخشى أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك ستقع على الأشخاص الممثلين على نطاق واسع في هذا المكان وفي المقام الأول على نظام الأسد والدول الداعمة له.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

**السيد وانغ يي** (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نيوزيلندا على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن كما أقدر أنكم سيدي رئيس وزراء نيوزيلندا قد حضرتم لرئاسة هذه الجلسة.

أشخاص بالغون، لديهم أسر، وعلى دراية بالعالم، ولديهم شهادات جامعية - لننحي جانباً خلافاتنا وأي شعور بالأناية من حيث المصلحة الوطنية الاستراتيجية ونضع الشعب السوري في المقام الأول. وهذا يعني الاعتراف بأنه لا يمكن أن تكون هناك عملية سياسية ما لم يكن هناك وقف حقيقي لإطلاق النار، وأنه لا يمكن أن يكون هناك وقف حقيقي لإطلاق النار ما لم يكن هناك اتفاق سياسي حقيقي بحيث يمكننا الانتقال بعيداً عن حكومة الأسد.

فحكومة الأسد هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من حالات الوفاة البالغ عددها ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة في سورية، ولا تزال تلقي البراميل المتفجرة على مواطنيها، بما في ذلك حادثان لإلقاء غاز الكلور، وثقتهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كيف يمكننا الجلوس والسماح بإلقاء غاز الكلور الحارق المولد للبثور والوحشي على السكان الأبرياء؟ أما عن القصف الوحشي لقوافل المعونة والمرافق الطبية التي لم نشهدها سوى في اليوم الأخير أو نحو ذلك، كما ذكر السيد كيري بحق، فلا يوجد سوى اثنين من الجناة المحتملين. ويحدوني أمل كبير أن تظهر الحقائق قريباً بشأن ما حدث بالضبط.

غير أن الأهم من ذلك - بعد وضع تبادل الاتهامات جانباً - أنني آمل أن نتعلم أن محكمة الرأي العام الدولي لن تستمر في التغاضي عن هذه المذبحة. وأرى أن العالم يتطلع إلينا لنقوم الآن بأكثر من التحدث بأحاديث فارغة جوفاء عن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بل أن نضعه في الواقع موضع التنفيذ العملي وأن نطلق من جديد عملية السلام والمحادثات في جنيف. وأعتقد أن هناك مجالاً للبناء على رؤية لمستقبل سورية - على نحو ما حددته لجنة المفاوضات - بحيث تتسم سورية بالانفتاح والتعددية والديمقراطية، مع احترام جميع الأقليات. وهناك مجال - كما قال الرئيس عن حق - للتوصل إلى حلول توفيقية، وينبغي ألا يكون هناك الكثير من الخطوط الحمراء.

موحدة بل حلول مخصصة لكل حالة. يجب علينا أن نحترم قرارات الدول التي تتخذها لوحدها.

ثالثا يجب علينا أن ندعم تعددية الأطراف لحل المسائل في سورية وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط. ولا بد أن تضطلع شعوب البلدان المعنية بالدور الرئيسي وعلى المجتمع الدولي أيضا تقديم يد المساعدة. وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بدورهما بوصفهما من القنوات الرئيسية بينما ينبغي للقوات الأخرى أن تعمل بطريقة عادلة ومنصفة وما سيقوم بالمزيد لتيسير جهودها بدلا من تقويضها.

ولمعالجة مسألة سورية، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا فعالا. وتذكر أنه في هذه القاعة ذاتها اتخذ جميع الأعضاء بالإجماع القرار الذي حدد الاتجاه العام لحل المسألة السورية وأرسي مبدأ العملية السياسية بقيادة سورية وحيث تتولى فيها سورية زمام الأمور. ونعتقد أننا بحاجة إلى متابعة التقدم المحرز بالتوازي مع وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية وتقديم المساعدات الإنسانية والجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ونأمل في أن يكون هذا العام نقطة تحول فيما يتعلق بالحالة في سورية.

ونرحب بتوصل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشأن سورية. فلقد بذلا جهودا هائلة. ونأمل بالطبع في أن ينطوي هذا الاتفاق الجديد على فرص جديدة للحالة في الميدان ولكن الأمور لا تسير بسلاسة. وتعرب الصين عن أسفها فيما يتعلق بالضربة الجوية على القوات الحكومية وما ترتب على ذلك من خسائر. كما نعتبر الهجمات الأخيرة على قافلة المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة غير مقبولة. وينبغي لجميع الأطراف تعزيز التنسيق والتعاون لتجنب هذه الأحداث وكفالة التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تحقق بشق الأنفس. وسيساعد

إن السلام هو الطموح المشترك للشعوب في جميع أنحاء العالم. تجسد هذه القاعة رؤية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن علمنا اليوم ينعم بالسلام عموما ولكن قد شهدنا اضطرابات إقليمية متعاقبة ونزاعات محلية. إن القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية مترابطة والأمن الدولي أمر معقد.

لقد دامت الاضطرابات في غرب آسيا وشمال أفريقيا التي تثيرها المسألة السورية لمدة خمسة أعوام. وقد تسببت في معاناة البلدان وشعوب المنطقة. وأسفرت أيضا عن تداعيات خطيرة أثرت على السلام والأمن الإقليميين. وأزهقت أرواح العديد من الأبرياء. ودمرت منازل عديدة. وبرزت صراعات كثيرة وانحسرت. وكل ذلك علمنا الدروس التالية.

أولا إن الحل السياسي يظل المخرج الوحيد. والرد على العنف بالعنف لن يغذي سوى الكراهية. واستخدام القوة لن ينهي النزاعات بل سيؤجج الحروب. يجب أن يسعى أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لتضييق هوة الخلافات والتوفيق بين مصالح مختلف الأطراف وإيجاد أكثر الحلول استدامة. وعلى المجتمع الدولي السعي إلى تسوية سياسية بعزم وصبر وتوفير ما يكفي من الوقت والمجال لتلك الجهود.

ثانيا يجب علينا معالجة الأعراض والأسباب الجذرية على السواء. إن التوترات في الشرق الأوسط معقدة. إذ تتربط العديد من المسائل ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال نهج متعدد الجوانب. إن تحسين سبل عيش الأشخاص وتعزيز ثقافة التسامح وبناء أوجه الوئام أمور أساسية لمعالجة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط. وهي أيضا سبل أساسية لتفادي اندلاع اضطراب جديد. وينبغي للبلدان أن تتبع مسار التنمية للحفاظ على ظروفها. وفي ذلك الصدد، لا توجد إجابة



الأمن ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها وتأدية دورها الواجب المتمثل في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وأعتقد أنه من خلال الجهود المشتركة سنجعل السيوف نصالاً للمحارث ونحقق السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد مانويل دومينغوس أوغوستو وزير الدولة للعلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا.

**السيد دومينغوس أوغوستو (أنغولا)** (تكلم بالإنكليزية): بداية نود أن نشكر وفد نيوزيلندا على تنظيم هذه الجلسة. وأعتنم هذه الفرصة لأهنئ نيوزيلندا على الجهود التي ما فتئت تبذلها في رئاستها لمجلس الأمن لرأب الصدع بين أعضاء المجلس بشأن المسائل الحساسة والمثيرة للجدل مثل النزاع السوري. إن جلسة اليوم تعبير عن هذه الجهود.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من الأهمية بمكان أن يشرع المجتمع الدولي بأسره بهمة وبصورة بناءة في بذل الجهود مع الأخذ في الاعتبار أن الشعب السوري لا يزال يتحمل العواقب المروعة لهذه الحرب الضروس.

وللأسف، فإن الخلافات السياسية والمصالح الاستراتيجية لا تزال تعوق آفاق المفاوضات التي قد تؤدي إلى تحقيق تسوية تنهي النزاع وتجنب الملايين من المدنيين السوريين ويلات العنف، والكوارث الإنسانية وأزمة اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل.

وقد تلقينا بتفاؤل خبر الاتفاق الأخير بشأن وقف الأعمال القتالية في سورية بوساطة حكومي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، باعتبارها خطوة حاسمة نحو استئناف الحوار السياسي، وتحسين الحالة الإنسانية المزرية وزيادة فعالية مكافحة آفة الإرهاب التي تغلغت في الشرق الأوسط وخارجه. إن أفضح مرتكبي الأعمال الإرهابية

ذلك على تعزيز الظروف اللازمة لإجراء محادثات السلام والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

ويجب على الأطراف المتنازعة في سورية عدم الاقتتال طلباً للنصر في المعركة. بل عليها حل خلافاتها على طاولة المفاوضات. وتدعو الصين إلى استئناف محادثات السلام في جنيف في الوقت المناسب. وتدعو جميع الأطراف إلى اتباع العملية السياسية التي تقودها وتتولى زمامها سورية للتوصل إلى ترتيبات تحقق مصالح جميع الأطراف. وينبغي ألا تستخدم القوى الخارجية النزاع لتحقيق أهدافها الأنانية. بل يجب أن تسهم في تحقيق السلام. وفي مواجهة الحالة الإنسانية الخطيرة، على مختلف الأطراف والفصائل في سورية إتاحة إمكانية وصول المعونات الإنسانية لضمان إيصالها في الوقت المناسب. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الوصول إلى الشعب السوري ومساعدته في هذه الأوقات العصيبة ومساعدة البلدان المجاورة في توطين اللاجئين على النحو المناسب.

وستواصل الصين بذل جهودها في هذا الصدد. بالأمس واليوم أرسى دولة السيد لي كي كيانغ رئيس مجلس الدولة في الصين مواقفنا في مختلف المناسبات. وقد أعلن أيضاً برنامجنا للمساعدات الإنسانية للاجئين والمهاجرين.

لقد غذت الفوضى في سورية الإرهاب. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نحارب بحزم جميع القوى الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. وينبغي لنا تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب في مجالات ثلاثة هي تبادل المعلومات الاستخباراتية ووقف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفكر المتطرف وقطع تدفق قوات تمويل الإرهابيين.

إن الصين صديقة مخلصة لجميع الأطراف في الشرق الأوسط. وليس لدينا أي مصالح أنانية في المنطقة. فمصالح شعوب الشرق الأوسط هي مصالحنا. وشواغلهم التي تؤثرهم هي شواغل الصين. إن الصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس

سياسية لهذا النزاع غير العقلاني، بهدف وضع حد لمعاونة الشعب السوري. وينبغي أن يكون ذلك هو أولويتنا الرئيسية.

وفي الختام، نود أن نشيد بالالتزامات الشخصية التي تعهد بها السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا لسد الفجوات القائمة بين العناصر المتحاربة ووضع الأطراف السورية والجهات المعنية الإقليمية والدولية على نفس المسار، من أجل تيسير استئناف جولة مفاوضات مثمرة بشكل أكبر. وتحذونا رغبة عميقة في أن يدرك أعضاء مجلس الأمن، والفريق الدولي لدعم سورية، وغيرهم من أصحاب المصلحة الإقليميين، الفوائد الطويلة الأجل لإنهاء النزاع، وأن يمارسوا الضغوط اللازمة من أجل استئناف المفاوضات ومكافحة التهديدات الإرهابية الآخذة في التوسع، بشكل موحد وأكثر فعالية.

وينبغي أن يركز العمل التعاوني لهذه الكيانات على خفض تدفق الأسلحة إلى سورية، وزيادة إيصال المساعدات الإنسانية، وتحديد الأولويات الرئيسية في إنهاء النزاع وتخفيف محنة المدنيين الأبرياء المحاصرين في هذه الحرب الدموية. ونأمل في أن تكون هذه المناقشة، إلى جانب مساعي الجماعة، حافزا من أجل أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكثر فعالية. وهناك شعور متجدد بالحاجة الملحة إلى إنهاء النزاعات المسلحة، لأنها هي الأسباب الجذرية لبروز التطرف والفكر المتطرف في مناطق النزاع وفي جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (سورية): أود بداية أن أحيطكم علما بأننا في هذا الوقت الذي نجتمع فيه لمناقشة ما يجري في بلادنا، هناك حشد كبير بالآلاف من السوريين والأمريكان الشرفاء

والتطرف المصحوب بالعنف، وهي تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وجبهة النصرة، وحركة الشباب، وتنظيم بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم داعش، ستزداد قوة إذا لم يتم حل النزاعات التي طال أمدها، مثل النزاع في سورية حيث للمصالح الجيوسياسية أسبقية على رفاه الناس.

وعلى مدى أكثر من خمس سنوات، شهدنا تدمير المدارس والخدمات الطبية وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، مثل الكهرباء ومرافق توزيع المياه، وتآكل النسيج الاجتماعي السوري بوجه عام. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية لتقديم المساعدة إلى المحتاجين والربط بين تقديم المساعدة الإنسانية وبدء عملية سياسية مجدية، ومع أن الخطاب الرسمي لكلا الجانبين كان يؤيد وقف التصعيد والرغبة في استئناف المفاوضات السياسية، فإن الواقع هو أن المكاسب العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية ما زالت تغطي بالأولوية على حساب مفاوضات السلام.

وفي ظل هذا الواقع، أصبح السكان المدنيون، ولا سيما الأجيال الشابة التي اضطرت إلى الفرار، مهمشين ويائسين ومحبطين، وأصبحوا تربة خصبة لأيديولوجية التطرف والكراهية، وأصبح لديهم إحساس وهمي بالهدف والانتماء في مواجهة هذه المظالم الاجتماعية والسياسية العميقة. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون على الإرادة السياسية التي أدت إلى وقف إطلاق النار، وأن يستمر التفاهم الذي تم التوصل إليه. وقد حان الوقت لكي تضاعف جميع الجهات الفاعلة المعنية في المنطقة جهودها الرامية إلى إعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات، وبدء عملية إنهاء الأعمال القتالية البطيئة والشاقة. وهذا سيؤدي بدوره إلى إتاحة فرصة لإيصال المعونة الإنسانية بحرية ودونما عائق، وإعادة إجراء الحوار الوطني من أجل التوصل إلى تسوية

والمنشآت الحيوية ونشرت أمريكا جنوداً أمريكياً فوق الأرض السورية.

إن العدوان العسكري الأمريكي في شرق بلادنا والعدوان العسكري التركي في شمال بلادنا والعدوان العسكري الإسرائيلي في جنوب بلادنا، يعني بشكل واضح لا لبس فيه الانتقال من مرحلة العدوان بالوكالة إلى مرحلة العدوان بالأصالة.

لقد رحب بلدي بالتصريحات الروسية - الأمريكية الصادرة في ٩ أيلول/سبتمبر الجاري بعد توصل الطرفين إلى الاتفاق الذي نصّ على مكافحة مجموعات "داعش" و جبهة النصرة الإرهابية بمختلف مسمياتها، وهو الاتفاق الذي تمّ بعلم الحكومة السورية وموافقتها.

غير أن الصدمة الكبيرة التي وقف المجتمع الدولي، ممثلاً بهذا المجلس الكريم، عاجزاً عن التصرف أمامها ولو ببيان إدانة أو بمجرد تعبير عن الاستهجان أو القلق، تمثلت في العدوان الغاشم غير المبرر الذي شنته الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية والأسترالية والدايمركية على مواقع لوجستيات الجيش السوري التي تحارب تنظيم "داعش" الإرهابي في جبل الثردة في محيط مطار مدينة دير الزور، وهي وحدات عسكرية تدافع منذ سنين عن عشرات آلاف المدنيين السوريين المحاصرين من قبل تنظيم "داعش" في مدينة دير الزور. وقد أدى هذا العدوان العسكري السافر إلى وقوع العشرات من الضحايا من ضباط وجنود الجيش السوري بين شهيد وجريح، ٨٣ منهم شهيداً وأكثر من ١٠٠ جرحى.

لقد مهّد هذا العدوان الذي استمر لمدة ٥٠ دقيقة، ٥٠ دقيقة من القصف الجوي، والذي سبقه تحليق استطلاعي للطيران المسيّر على مدى يومين، طيران استطلاعي مسيّر استكشف المنطقة على مدى يومين قبل القصف، مهّد هذا العدوان إلى فتح الطريق أمام إرهابيي داعش للدخول إلى الموقع

ومن جنسيات أخرى يتظاهرون في الشارع ٤٧ في الخارج، مطالبين البعض في هذا المجلس برفع أيديهم عن سورية والتوقف عن القصف، والتوقف عن مساعدة المجموعات الإرهابية، وهذا الأمر يجري في عدة مدن أمريكية في كاليفورنيا وغيرها.

ينعقد هذا الاجتماع الهام حول بلادي سورية في توقيت حساس للغاية، يشهد اختلالات خطيرة، تخالف ما كان سائداً من مؤشرات إيجابية في الأسبوع الماضي، وذلك بسبب تنصل الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق الذي توصلت إليه مع روسيا الاتحادية في جنيف في التاسع من شهر أيلول/سبتمبر الجاري. وبسبب غياب الإرادة في إجبار المجموعات المسلحة المدعومة من قبل ما يسمى بالتحالف الدولي على الالتزام باتفاق جنيف المذكور، مع التنويه بأن صفة الدولي تلك، التي أطلقت على هذا التحالف لا تنطبق على واقع الحال، من حيث أن هذا التحالف تشكل خارج إطار الشرعية الدولية ومن دون قرار من مجلس الأمن، ومن دون تنسيق وتشاور مسبقين مع الجهة المعنية ألا وهي حكومة الجمهورية العربية السورية. وهذا يذكرنا بتحالفات تدميرية أخرى تطرق إليها بعض المتحدثين مشكورين، لم تجلب إلا الكوارث على دول مثل العراق وليبيا اليمن.

أيها السادة، عندما قررت الإدارة الأمريكية تدخلها العسكري الجوي الأحادي الجانب في بلادي قبل سنتين، جاءنا المسؤولون الأمريكيون ونقلوا لنا التزام واشنطن بأن الطيران الأمريكي لن يستهدف الجيش السوري ولا المنشآت الحيوية، بل سيستهدف حصراً إرهابيي داعش، هذا الكلام قيل لي شخصياً من المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية باسم حكومتها ونقلته إلي حكومتنا. واليوم وبعد سنتين من هذا الكلام نسي المسؤولون الأمريكيون التزامات بلدهم ووعوده، فصارت الطائرات الأمريكية تقصف قواعد الجيش السوري

رحلة طويلة استمرت لأكثر من ٢٠٠ كيلومتر في البادية السورية إلى مدينة تدمر قادمين من قواعدهم الإرهابية في العراق. وفسلوا في رصد آلاف الشاحنات التي تسرق النفط السوري وتهربه إلى تركيا كي يتم بيعه إلى إسرائيل من أجل تمويل عمليات تنظيم داعش الإرهابي. وفسلوا في وقف تمويل وتسليح التنظيمات الإرهابية، رغم معرفتهم بمصدر ووجهة كل دولار يصل إلى داعش ووجهة النصرة والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بهما. أما النجاح الوحيد الذي حققه فقد كان في فبركة اتهامات باطلة وحوادث مفتعلة وتقارير ميسسة وأفلام مزيفة عن معاناة السوريين، بهدف شيطنة الحكومة السورية وحلفائها.

ومن العجيب فعلاً أن ينبري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد شهادة منسوبة إلى من أسماء بـ "شاهد عيان" لاحظ وجود تخليق جوي فوق القافلة الإنسانية التي قُصفت أمس في شمال سورية. كان كافياً شهادة شاهد العيان هذا الذي هو مسلح من المعارضة المسلحة المعتدلة "المعدلة وراثياً"، لاحظ شاهد العيان هذا أنه كان هناك تخليق جوي في المنطقة عندما تم قصف القافلة، وكان ذلك كافياً كي يطلق السيد كيري اتهاماته ضد الحكومتين السورية والروسية.

السؤال هو: هل يمكن أن يلاحظ شخص واحد، في منطقة يقطنها مئات ألوف الناس، أن يلاحظ شخص واحد فقط وجود طيران حربي في السماء وتعمى أبصار مئات ألوف الناس الآخرين الذين يعيشون في نفس المنطقة؟ طبعاً هذه المسألة، مسألة شهود العيان، أضحت مسألة مثيرة للسخرية، لا سيما عندما تذكر أن البعض ممن اتهم الحكومة السورية باستخدام الكيماوي استند أيضاً إلى شهادة شاهد عيان من المعارضة "المعدلة وراثياً" قال أنه شاهد طائرة هيلوكوبتر ترمي شيئاً ثم صدر دخان برتقالي. شاهد واحد كان كافياً

العسكري المستهدف عمداً قبل أن يتمكن الجيش السوري من استعادته من هؤلاء الإرهابيين. والأنكى من ذلك، أيها السادة، أن الجنود والجرحى من جيشنا تعرّضوا لضربة جوية ثانية من قبل الطيران المسيّر أثناء إخلاء مواقعهم في جبل الثردة بعد استهدافه.

لقد كانت حكومة بلدي تولي قبل هذا العدوان المتعمد والسافر أهمية كبيرة لمسألة فك الارتباط بين المجموعات الإرهابية تماشياً مع مضمون بيان فيينا ٢ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، من حيث العمل على تحديد من هو إرهابي ومن هو غير إرهابي، وتحديد من هو معارض ومن هو غير معارض. ولكن يبدو أن عشرة أشهر لم تكن كافية بالنسبة للبعض لفك طلاسم هذا اللغز المحير، لا سيما وأن البعض أصيبوا على ما يبدو بمرض "الزهايمر" بشكل مبكر.

في ذات السياق، كانت دمشق تتطلع إلى قيام واشنطن بتنفيذ التزاماتها المقدمة بهذا الخصوص من خلال العمل على وضع حد لسياسات وممارسات أنظمة بعض الدول المعروفة والقائمة على دعم وتمويل الإرهاب سياسياً وإعلامياً ولوجستياً ومالياً وعقائدياً، كما كنا نتطلع لوقف تدفق الإرهابيين والسلاح والأموال من دول الجوار إلى سورية عبر الحدود، واستخدام هذا الإرهاب كسلاح ابتزاز سياسي.

لقد أخفقت الطائرات الاستطلاعية والأقمار التجسس الأمريكية وأجهزة استخبارات ما يسمى بالتحالف الدولي، أخفقت في التمييز بين داعش وبين من يحارب داعش. وهذا ليس بغريب عليهم، فهم فشلوا لسنوات طويلة في رصد آلاف العناصر الإرهابية الأجنبية التي استقدمت إلى سورية والعراق من مختلف دول العالم، وهو أمر تطرّق إليه السيد رئيس وزراء إسبانيا مشكوراً. عناصر إرهابية أجنبية تسللت عبر الحدود مع تركيا وغيرها من دول الجوار. كما فشلوا في رصد قوافل من العربات المسلحة وآلاف الإرهابيين التابعين لداعش خلال

لقد حذر بلدي سورية وما زال يجذر من محاولة بعض القوى الإقليمية العمل على نسف الاتفاق الروسي الأمريكي الأخير منذ الإعلان عنه وحتى قبل دخوله حيز التنفيذ. وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على الأراضي السورية طيلة الأسابيع الماضية والتي ارتفعت وتيرتها بشكل خطير منذ الإعلان عن التفاهم الروسي الأمريكي على محاربة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة به مثل لواء شهداء اليرموك. وذلك في ظل صمت مريب من جانب إدارة عمليات حفظ السلام على الرغم من أننا أرسلنا إليكم وإلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عشرات الرسائل حول مساعدة إسرائيل للإرهابيين من جبهة النصرة في خط الفصل في الجولان وفي علاج مصابيهم في المشافي الإسرائيلية.

في ذات الوقت، أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى قيام سلاح الجو والقوات البرية التركية بعمليات حربية غير شرعية فوق الأراضي السورية وداخلها بذريعة ضرب داعش بدون التنسيق مع الحكومة السورية وقيادة العمليات الروسية وهو ما يشكل مجمله جريمة عدوان على سورية وفق ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحيثيات عمل مجلس الأمن. كما يشكل خرقاً لسيادتنا وحرمة أراضيها. ويتوازي ذلك مع تصريحات المسؤولين الأتراك بعزم حكومتهم إدخال مواد يُدعى بأنها مساعدات إنسانية إلى مدينة حلب بدون التنسيق مع الحكومة السورية والأمم المتحدة.

إن بلدي مستعد لاستئناف الحوار السوري السوري بدون شروط مسبقة وفقاً للقرارات والتفاهات والأسس التي قام عليها هذا الحوار منذ البداية من أجل التوصل إلى حل سياسي يقرر فيه السوريون وحدهم بدون تدخل خارجي - وأضع مليون خط أحمر تحت عبارة وحدهم دون تدخل خارجي - يقررون مستقبلهم وخياراتهم وبقيادة سورية وبما يضمن سيادة

لكي يتم اتهام الحكومة السورية، وكأنه في تلك المنطقة لا يوجد أحد لديه طائرات هيلوكوبتر، لا الجيش التركي ولا الجيش الأمريكي ولا الإرهابيين الذين سرقوا بعض طائرات الهيلوكوبتر السورية من المطارات.

وعلى سبيل إنعاش ذاكرة الدول الأعضاء في المجلس، سأذكر بعض ما سماه المسؤولون الأمريكيون بالأخطاء، لأن هذه التسمية تُهين ذكاءنا، والجانب الأمريكي على ما يبدو لا يتعلم من أخطائه، فقد أخطأت القوات الأمريكية عدة مرات منذ تشكيل ما يسمّى بالتحالف الدولي، حيث قصفت خطأً - بالخطأ - مدرسة ابتدائية للصم والبكم في مدينة الرقة، وألقت - بالخطأ - فوق مدينة عين العرب مساعدات شملت أسلحة وقنابل يدوية وصواريخ سقطت في أيدي مسلّحي داعش، بالخطأ. كما قتلت - بالخطأ - مدنيين سورين قرب مدينة الرقة زاعمة استهداف مصنع للأسلحة تابع لداعش، ثم ارتكبت الطائرات الأمريكية والفرنسية أكبر الأخطاء عندما أدت غارة جوية مشتركة إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ مدني في بلدة منبج، قرب حلب. حلب التي كان أحدهم يتباكى عليها قبل قليل. طائراته قصفت مدينة منبج في حلب فقتلت ٢٠٠ مدني، بالخطأ.

لقد أتت الاتهامات الباطلة الأخيرة لحكومة بلدي وحلفائها في الحرب على الإرهاب بالمسؤولية عن استهداف قافلة مساعدات إنسانية في ريف حلب. أتت ضمن سياق حرب إعلامية وسياسية قدرة لا سابق لها من أطراف معروفة ما زالت تستغل معاناة الشعب السوري لهدف وحيد فقط هو الدعاية الإعلامية الرخيصة والابتزاز السياسي لتحقيق أجندات لا تحمل أي اعتبار لما يدفعه الشعب السوري من ثمن باهظ نتيجة إصرار ذات الأطراف على إطالة أمد الأزمة وإقصاء أي آفاق للحل لا ينسجم مع أجنداتها السياسية.

مليئا بالافتراءات حتى أنني أشعر أنه لا تقوم الحاجة إلى قول أي شيء آخر.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل تركيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ممثل تركيا إلى المشاركة في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا

**السيد بيغيش** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل سورية.

لقد تم إطلاع عموم أعضاء الأمم المتحدة بالأمس على أعلى مستوى سياسي على الموقف التركي بشأن الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية للتزاع السوري. وليس لدي ما أضيفه في ذلك الصدد، لكنني أود أن أشدد على فزعنا إزاء بعض أجزاء البيان الذي أدلى به ممثل النظام. إذ تضمن البيان حقائق مشوهة واتهامات لا أساس لها بما في ذلك بعض التهم الموجهة إلى تركيا. إننا نرفضها في مجملها.

لكن لهذه الجلسة، من ناحية أخرى، دورا أساسيا في تيسير تبادل الآراء على الصعيد السياسي فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك والأهمية فيما يتعلق بسورية. غير أنه كان يمكن تعزيز الاستفادة من الجلسة إن أمكن الاستماع لصوت ممثل حقيقي عن شعب سورية من الهيئة العليا للمفاوضات. ونحن على ثقة بأن هذا اليوم سيأتي قريبا. ونحن على ثقة أيضا في أن المسؤولين عن تدمير سورية ومعاناة الشعب السوري سيحاسبون عن الجرائم التي ارتكبوها. وحتى ذلك الحين، فإن تركيا ستدعم التعبير الديمقراطي عن الشعب السوري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

سورية ووحدة وسلامة أراضيها كاملة. لن نسمح أبدا أن يتم تحويل بلدنا إلى ليبيا أخرى وإلى عراق آخر. أبدا.

وفي هذا المجال نؤكد أن نجاح أي مسار سياسي في سورية يتطلب الانخراط والتعاون والتنسيق التامين مع الحكومة السورية بوصفها الشريك الأساسي في مختلف الجوانب والملفات المتعلقة بهذا المسار. إذ لا يمكن أن يكتب النجاح لأي لجنة أو اجتماع أو مؤتمر يعقد من أجل إيجاد حل للأزمة في ظل استمرار توجه بعض الأطراف الدولية عن قصد أو عن غير قصد إلى تغييب الحكومة السورية واستبعادها أو التشكيك في تعاونها مع الأمم المتحدة أو تشويه نجاحاتها في تحقيق المصالحات الوطنية القائمة على تخلي المسلحين طوعا عن أسلحتهم وتسوية أوضاعهم والعفو عنهم وحتى مغادرتهم إلى مناطق أخرى. بما يضمن عودة الحياة الطبيعية إلى المناطق التي يخرج منها هؤلاء المسلحون واستئناف وإصلاح الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة بجميع أشكالها.

أختم بياني بسؤال. هل يمكن لمئات المجموعات المسلحة وعشرات آلاف الإرهابيين أن يستمروا في إرهابهم ضد الحكومة والشعب والجيش والبنى التحتية في بلدي لمدة خمس سنوات وتُف؟ بدون دعم خارجي؟ أليس هذا السؤال مشروعا؟ أليس المطلوب أن يعترف البعض بهذه الحقيقة؟ بدلا من التضليل بأن ما يجري في سورية إنما هو حرب أهلية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): كما ذكر وزير الخارجية السيد كيري في وقت سابق من هذه الجلسة، قال السيناتور دانيال باتريك مويناهن أن زملائي مسؤولون عن آرائهم لكنهم غير مؤهلين لفرض حقائقهم. لتذكر الحقائق بشأن من يقوم بإطالة معاناة الشعب السوري. كان البيان الذي أدلى به المتكلم الأخير